# تقييم تدريس المحاسبة في جامعة آل البيت

تاريخ تسلم البحث: ١٤/١/٢٠٠٦م تاريخ قبوله للنشر: ٣/٤/٢٠٠٦م

***محمد ياسين الرحاحلة****


## ملخص

يسعى هذا البحث إلى تقييم الخطة الدراسية وأسلوب التدريس في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت، ومدى اتفاقهما مع فلسفة الجامعة، ورسالتها، ومتطلبات العصر، من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، مثل: هل تتفق المساقات المطروحة مع فلسفة الجامعة؟ وما هي المهارات والكفاءات التي يكتسبها الطالب خلال دراسته؟ وما هي النواقص في الخطة الدراسية؟ واستُخْدِم تحليل المحتوى للخطة الدراسية، والإحصاء الوصفي لتحليل البيانات. وقد وُزِّعت الاستبانة المعدة لغايات البحث على جميع الطلبة المتوقع تخرجهم في العام الدراسي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٦٠) استبانة من أصل (٨٥) استبانة تم توزيعها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود حاجة لإعادة النظر في الخطة، وأسلوب التدريس، ووسائله، والتي لا تتناسب مع فلسفة الجامعة و متطلبات العصر. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها، إعادة النظر في الخطة، وإدخال أساليب التعليم الالكتروني في التدريس.

## Abstract

This study attempts to evaluate the study plan and the teaching techniques in accounting department at Al al-Bayt University and their consistency with the philosophy of the university, and the needs of the new era. This is done through answering questions such as the telationship between the courses and the philosophy of the university?, What are the skills and qualifications that acquired by the student in the department during the student's study?, and what are the shortages in this plan?. Context and descriptive statistical analysis are used. A questionnaire was developed and distributed for all students who are expected to graduate during the academic year 2004/2005. Total of (60) suitable questionnaires for analysis were collected out of (85) questionnaire distributed.


* أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.

The study concluded that there is a need to review teaching plan and the techniques to be in accordance with the philosophy of the university and the needs of the era. The study presented many recommendations; one of them is to review the plan, and introduce electronic teaching techniques.

## أولاً: الإطار العام للدراسة:

### ١) المقدمـــة:

يجلب القرن الحادي والعشرون معه اقتصاداً ومجتمعاً مختلفـين اختلافـاً جـذرياً، سيكون لهما تأثيرٌ كبيرٌ في التعليم الجامعي، ولابد لنظم التعليم الجامعي أن تتكيـف مـع التطورات والتغيرات الهامة، المتمثلة في العولمة والتغير الدائم في التكنولوجيـا ونظـم المعلومات والاتصالات، وما يصاحبها من تحولات اجتماعية واقتصادية تـنعكس علـى التعليم الجامعي ونوعية خريجيه، لذا يجب أن يتجه التعليم الجامعي نحو اسـتيعاب هـذه التغيرات بما يكفل تزويد المجتمع بكفاءات ومهارات قادرة على العمل فـي ظـل هـذه التغيرات. وينبغي أن يجري إعادة هيكلة نظم التعليم الجامعي لبث الحياة فيها، وتحقيـق نموذج جديد، يحقق المرونـة، والتجديـد، والإنتاجيـة، وتعلـيم المهـارات المطلوبـة، والاستجابة لمقتضيات أسواق العمل المتغيرة. ويجب أن يكـون هنـاك تفاعـل مـابين الجامعات كمراكز لتأهيل القوى العاملة وقطاع الأعمال بمـا يكفـل تبـادل المعلومـات والتغذية الراجعة بينهما، بحيث تراجع خطط هذه الجامعات، وإجراء التغيرات عليها، بما يكفل تزويد الطلبة بالمهارات والمعلومات اللازمة لهم ليتمكنـوا مـن الالتحـاق بسـوق العمل. لذا فإن التحدي الكبير الذي يواجه الجامعات هو التنسيق بين الحاجة إلى التعلـيم العام واحتياجات القطاعات الاقتصادية، من خلال المناهج الدراسية وأصـول التـدريس وطرقه، وتوفير التعليم، وفقاً للمتطلبات المستقبلية لتلك القطاعات. وبعبارة أخرى، يجـب أن تكون المناهج والخطط الدراسية متقدمة ومرنة تستجيب للمتغيـرات، دون الإخـلال بالقواعد الأساسية للعلوم النظرية والمعلومات الواجب تزويد الطالب بها، بما فـي ذلـك طرق البحث العلمي، خصوصًا في العلوم الأساسية التي تطلب في كل زمان ومكان.

والجامعة مؤسسة اقتصادية تقدم خدمات التعليم والبحث العلمي، لابد لها أن تراجع بين الفينة والأخرى خططها لتتناسب مع حاجات زبائنها من طلبة ومنشآت اقتصادية. فالطالب هو محور العملية التعليمية الجامعية واحد مدخلاتها، وبنفس الوقت هو مخرجها وهدفها، فالجامعة تقدم برامجها التعليمية بما يتفق مع رغبات الطلبة وتوجهاتهم المستقبلية، والتي هي بالضرورة استطلاعات للطلب المتوقع على العلوم التي يدرسونها، فإذا زاد الطلب على دراسة المحاسبة فهذا يعني بالضرورة أن خريجي قسم المحاسبة يجدون عملاً أسرع من غيرهم، ولهم مميزات أفضل من تلك التي تعطى للخريجين من التخصصات الأخرى، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن علم المحاسبة من العلوم المهنية التي يعمل خريجوها في المهنة، ومجالات العمل في البحث العلمي فيه قليلة نسبيًا، مقارنة بغيره من العلوم الأساسية.

وحيث إن لجامعة آل البيت خصوصية تنفرد بها عن غيرها من الجامعات الأردنية، فهي تقديم برامج تعليمية تعمل على تأهيل الطلبة في علوم الدين والدنيا، وبناء الشخصية الإسلامية المتكاملة المستوعبة لروح العصر وطبيعة العلاقة ما بين العلم والعقل من جهه، والإيمان والعقيدة من جهة ثانية، فإننا نجد أنّ هذه الرسالة ترتكز على محاور ثلاثة، روح العصر، والعلاقة ما بين العلم والعقل، والعقيدة والإيمان. وهذا يعني أن الدراسة فيها تأخذ طابعًا إسلاميًا عصريًا متجددًا. ونجد من استعراض أهداف الجامعة أنها تعمل على بناء قدرات علمية متخصصة وتطويرها؛ لتكون في خدمة المجتمعات الإنسانية عامه، ومجتمعات العالم الإسلامي خاصة، وكذلك الربط ما بين العلوم وأصولها الإسلامية، فهي بذلك لا تكسب الطالب المهارات والمعارف الدنيوية فقط، بل من منظور إسلامي ليتناسب مع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية. فالدارس للعلوم المحاسبية لابد له من دراستها من الناحية النظرية العلمانية والناحية الإسلامية، بحيث يستطيع العمل في المنشآت الاقتصادية التي تتبع الشريعة الإسلامية، وتلك التي تسير حسب النظام الرأسمالي.

**٢) مشكلة البحث:**

نظرًا لحاجة المنشآت إلى وجود وحدات محاسبة، ورقابة داخلية، ومدققين خارجين تقوم بالمهام الموكلة إليها بكفاءة، و لتعاظم الدور أو الوظيفة التي تقوم فيها هذه الوحدات، فقد برزت الحاجة إلى وجود كوادر وكفاءات مؤهلة ومدربة على أعمال المحاسبة بكافة فروعها. مما يتطلب مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات السوق، وحتى تتحقق أهداف التدريس الجامعي فلا بد من توفر متطلبات متعددة في أقسام المحاسبة لتخرج كوادر مؤهلة، ومدربة، وقادرة على تنفيذ أنشطة المحاسبة بكافة مجالاتها المختلفة بكفاءة وفاعلية. كما أننا نلاحظ أن هنالك إقبالاً كبيرًا على دراسة المحاسبة، خصوصا من طلبة البرنامج المسائي، والَّذين يختارون دراسة المحاسبة برغبتهم الشخصية، ويعكس هذا الإقبال الطلب على مهنة المحاسبة في سوق العمل في الأردن، مما يستوجب أن تكون خطط التدريس والتأهيل تتناسب مع حاجات سوق العمل الأردني والعربي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معظم الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة تقدم هذا التخصص، الأمر الذي يتطلب أن تتميز جامعة آل البيت بطرح هذا التخصص بطريقة، وأسلوب، ومحتوى متقدم ومنافس، ومتميز عن بقية الجامعات.

**٣) أهداف الدراسة:**

تأتي هذه الدراسة لتقييم الخطط الجامعية لقسم المحاسبة من وجهة نظر الطلبة، والمواد التي يدرسونها، وتلك التي يرغبون بدراستها وغير مطروحة ضمن الخطة الدراسية، والمعارف التي يكتسبونها، خلال دراستهم، على شكل معلومات أو مهارات، وتأثير جهة التمويل، والتخصص في الثانوية العامة، والبرنامج الدراسي، الذي قبل على أساسه الطالب، وخلفية الطالب العلمية والاجتماعية.

**٤) أسئلة الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. هل تتفق المساقات المطروحة مع فلسفة الجامعة؟
٢. ما مدى تقبل الطلبة للتدريس والتعليم الالكتروني؟

٣. ما المهارات والكفاءات التي يكتسبها الطالب في قسم المحاسبة خلال دراسته ؟
٤. ما المشكلات التي تواجه العملية التعليمية ؟
٥. ما المواد التي يرغب الطلبة في دراستها، وغير مطروحة في الخطة الدراسية؟
٦. ما الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية للطلبة؟
٧. ما التوجهات المستقبلية للطلبة في قسم المحاسبة؟

## ٥) أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فهي تسعى إلى تحسين مفهوم التدريس الجامعي لتحقيق غايته، بغية تجديد الوظيفة الأولى للجامعة وتطويرها، وهي تنمية مهارات الطالب وقدراته ليشارك ويتفاعل في الحياة العملية، وتجسير الفجوة بين الواقع والمأمول من طالب المحاسبة، وتقديم أفكار، ونتائج، وتوصيات، وتوجهات جديدة علمية وتعليمية لتطوير تدريس المحاسبة في الجامعة. أما من الناحية التطبيقية فإنه يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة، والتي تُعدُّ تغذية راجعة، فقد تفيد أعضاء هيئة التدريس، والمخططين، وإدارة الجامعة، بالجوانب التي يجب التركيز عليها، و التي تحتاج إلى تعديل وتطوير، مما يكفل إعداد الطلبة إعدادا يتفق مع متطلبات العمل.

## ٦) أدبيات الدراسة:

تتسم الجامعات العربية بظاهرة تبعيتها للجامعات في الدول الغربية، حيث اعتمدت وتعتمد، وبالذات الجامعات العربية غير المصرية، بدرجة كبيرة في إعداد كوادرها التدريسية على جامعات دول أوروبا وأمريكا الشمالية، إذ تراوحت نسبة أعضاء هيئات التدريس الذين حصلوا على مؤهلاتهم العلمية من خارج الوطن العربي ما بين (٥٠%) و(٩٣%) في ثلاث عشرة دولة عربية (الغيثي، ٢٠٠٤م). وهذا يؤدي إلى ضعف العلاقة بين محتوى التدريس والدراسة في الخارج، وحاجات الجامعات العربية، حيث إن مؤسسات التعليم العالي الغربية (الأجنبية) تستمد اتجاهاتها التعليمية وجدول أعمالها الفكري والمعرفي من المجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسات، فهي تحصل من المجتمعات الغربية على الدعم المادي والسياسي والمعنوي، وهذا يعني أنَّ التدريب في

تلك الجامعات يتجه إلى توجيه برامجه التعليمية في الأساس لخدمة حاجات مجتمعاتها الاقتصادية والاجتماعية (Weilir, 1984). وهذا يعني أن أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية المتخرجين من الجامعات الأجنبية قد تأثروا بفلسفة تلك الجامعات، وهم يحاولون نقل المعرفة التي اكتسبوها إلى الجامعات والمجتمعات العربية، وبالتالي فقد تتأثر محتويات المواد التي يدرسونها، والمعارف التي ينقلونها للطلبة، بما درسوه في تلك الجامعات. وهذا ينعكس على توجه البحوث والكتب العلمية إلى ما تعلموه في الجامعات الأجنبية، مما أحدث فجوة ما بين الحضارة والثقافة الإسلامية والعلوم الدنيوية، الأمر الذي أدى إلى افتقار الأبحاث العلمية إلى البعد المستمد من الثقافة الإسلامية، وأدى إلى فصل الجامعات العربية عن بيئية مجتمعاتها الإسلامية، ولذا جاءت فكرة إنشاء جامعة آل البيت فكرة رائدة لكونها جامعة تستمد أهدافها ورسالتها من النهج الإسلامي الحنيف، وتمزج ما بين البعد الإسلامي وروح العصر، وحاجات المجتمعات الإسلامية.

إن تقييم الجامعات والمعاهد العليا يكون لسببين: أولهما، إن التعليم العالي يكلف غالياً وتتزايد نفقاته باستمرار، وتطالب الجامعات حكوماتها على الدوام بزيادة مخصصاتها المالية بشكل سنوي. لذلك، يتمثل مطلب الحكومات الشرعي بمعرفة ماذا يحصل في تلك المؤسسات العلمية، وما مستوى جودة الخدمات التي تقدمها للوطن؟ و لا تكون الحكومات راضية عن أسس الرقابة التقليدية على النفقات المصروفة، تلك الرقابة التي تتناقض مع مبدأ الاستقلالية، ولا تتلاءم مع النظام المعقد في الجامعات التي تتعدد غاياتها وأهدافها، لتشمل إنتاج المعرفة، وإعداد النخبة وتأهيلها، وتوزيع الثقافة ونشرها، وإنجاز البحوث والدراسات، وتقديم الاستشارات العلمية والتطويرية، وإجمالاً يخص ذلك تقييم فاعلية النظام القائم في الجامعات والمعاهد العليا، من خلال النظر في الجهود المبذولة لصالحها، ومن قبلها. والثاني، يتمثل في تشجيع البحث عن الجودة والتميز في ميدان الإعداد والتأهيل لتلبية الحاجات الحقيقية، وامتلاك أدوات تحقيق الطموحات المعبر عنها. و في مجال البحث العلمي (الإنتاج العلمي) و فيما يخص المدرسين والباحثين: سياسة الانتقاء، والاستخدام، والترقيات العلمية. (مرعي، ٢٠٠١).

اشتملت معايير ضمان جودة التعليم العالي في الأردن على (١٠) محاور شملت أهداف التعليم ومخرجاته، والمنهاج، والتدريس والتعليم، والهيئة التدريسية، والكوادر المساعدة، ومصادر التعليم، وتقييم أداء الطلبة، وتقدم الطلبة ومنجزاتهم، وإدارة الجودة وتحسينها، والمرافق، والخدمات. أما المنهاج فيركز هذا المحور على التأكد من توافق الخطة الدراسية مع أهداف البرنامج، ومخرجات التعليم، ووجود خطة تفصيلية للبرنامج تبين المواد الدراسية، وتصنيفها، وتسلسلها، وعدد ساعات الدراسة، أما محور التدريس والتعليم فيتضمن تنوع أساليب التدريس بما يتلاءم مع المنهاج المقرر، ومساهمة ذلك في إكساب المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل، والتوازن ما بين شمولية المحتوى العلمي وعمقه للمواد، وتعزيز التعليم الذاتي والتفاعل الايجابي بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وبين الطلبة أنفسهم، وتنمية روح الفريق الواحد، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التدريسية، ويتَّضح مما سبق أن هنالك اهتماماً كبيراً في الخطط الدراسية، والمواد التي تدرس، ومدى توافقها مع حاجة سوق العمل، واحتياج الطالب لتلك المواد التي يدرسها في حياته العملية، وهذا ما يؤكد عليه هذا البحث. والتدريس، بصورة عامة، في جامعة آل البيت باللغة العربية حيث يتم في بداية كل فصل توزيع محتوى المساق، وتحديد خمسة مراجع لكل مادة احدها رئيسي يدرسها الطالب.

وحيث إن مفردات العملية التعليمية تتلخص في مجموعة من العناصر الرئيسية تتمثل: في الطالب المستهدف بالتعليم أو التدريب أو التعلم، والمعلم الذي يشرح ويقدم ويعلم المنهج التعليمي المختار، والمنهج التعليمي؛ أي المادة التعليمية أو التدريبية المراد أن يستوعبها الطالب ويتعلمها، والمكان، وهو ما اصطلح عليه بالجامعة أو المدرسة والتي تتكون من قاعات محاضرات أو ورش تعليمية أو حقل تدريبي أو معمل، ومساعدات التعليم أو التدريب (الوسائل التعليمية)، وهي الأدوات والأجهزة والمعدات التي تعاون المدرس في شرح المادة التعليمية، أو قد يستخدمها الطالب ليستوعب المنهج التعليمي بدءا من السبورة والطباشير، وحتى الحاسبات الالكترونية وشبكات الانترنت، والتقويم (التقييم والامتحانات)، وهي الوسائل والأدوات التي يتم استخدامها لقياس مدى استيعاب الطالب وتحصيله للمادة التعليمية، ووسائل الاتصال أو التواصل، والتي إما أن

تكون مباشرة بالمواجهة بين الطالب والمعلم في نفس الزمان والمكان. أو غير مباشرة وذلك من خلال وسط أو وسيط مثل: الكتب، والمحاضرات، والمذياع، والتلفزيون، والتليفون، وشبكات الحاسبات، والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، والأقمار الصناعية غيرها. ونطاق التعليم، وهو النطاق الذي سيتم فيه العملية التعليمية أو التدريبية، ويتكون من نطاق زماني يحدد تواقيت التعليم أو التدريب، ونطاق مكاني يحدد أماكن تواجد العملية التعليمية للطرفين و نطاق موضوعي يحدد موضوعات التعليم بدقة، و نطاق قانوني يحدد قانونية العملية التعليمية وضوابطها الأخلاقية، ونطاق مالي يحدد تكلفة العملية التعليمية على الإطراف المشاركة في العملية التعليمية.

فإننا نجد أن الدراسات التي بحثت موضوع التقييم الجامعي قد إلى هذه المحاور الأساسية، خصوصا في مجال التعليم الجامعي، و يمكننا استعراض أهم هذه الدراسات فيما يلي:

- دراسة حلس (٢٠٠٥م): بعنوان "تقييم فاعلية التدريس في قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية، وذلك من وجهة نظر الطلبة" وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية التدريس في قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية، وذلك من وجهة نظر الطلبة، وقد استخدم الاستبيان الذي صُمَّم لهذه الغاية، وقد تحددت فاعلية التدريس في ثلاثة محاور رئيسية هي: المادة وموضوعاتها، والكتاب المقرر، والقراءات المساعدة والواجبات، والامتحانات، والمدرس، حيث تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية من طلبة قسم المحاسبة في الجامعة خلال العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، وقد بينت الدراسة حصول فقرات فاعلية التدريس على تقييم ايجابي من قبل الطلبة، إذْ حصلت جميع الفقرات على مجموع إجابات: موافق، وموافق بشدة، وبنسبة زادت عن (٥٠%).
- دراسة الحولي وأبو دقة (٢٠٠٤م): بعنوان " تقييم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر الخريجين" وقد هدفت الدراسة إلى تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة، وقد تكونت عينة الدراسة من (٩١) خريجا من خريجي برامج الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة في

كليات: الشريعة وأصول الدين، والتربية، والعلوم الذين أتموا إعداد رسائلهم العلمية، واستوفوا إجراءات المناقشة، واتبع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لتقييم برامج الدراسات العليا، واستخدم الوسط الحسابي، والوزن النسبي، واختبار (ت)، وأظهرت الدراسة أن برامج الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية تلبي احتياجات الطلبة بكفاءة عالية، وأن خريجي هذه البرامج يرون كفاءة في الإشراف الأكاديمي، وفاعلية في طرق وأساليب التدريس المستخدمة، وكذلك استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها المكتبة فقد أظهرت النتائج حاجة الجامعة إلى تطويرها، كما بينت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في محور تلبية برامج الدراسات العليا لحاجات الطلبة تعزى لمتغير النوع ولمتغير العمر، وبينت النتائج انه لا توجد فروقات دالة إحصائيا في محاور الاستبيان موضع الدراسة تعزى للمعدل التراكمي، وتضمنت الدراسة عدداً من التوصيات لتطوير البرامج من وجهة نظر الخريجين.

- دراسة شحاته وأبا الخيل (٢٠٠٤م) بعنوان: التدريس والتقويم الجامعي (دراسة نقدية مستقبلية) وتسعى هذه الدراسة نحو كشف واقع التدريس والتقويم الجامعي بغية تطويره وتعظيم عائده التربوي في كليات البنات بالمملكة العربية السعودية، مقارنة بالأنظمة العالمية في جامعات متقدمة حتى تشكل إنسان عصر المعلومات، الذي يمتلك المهارات والقدرات، ويوظف المعرفة الإنسانية في إطار ثقافة إسلامية هي البذور والجذور، حتى يفكر عالميًا ويطبق محليًا. والسؤال الرئيس لهذه الدراسة هو: ما واقع التدريس والتقويم الجامعي في كليات التربية للبنات بالرياض؟ وتفرع عنه أسئلة ترتبط بالأوزان النسبية لآراء الطالبات وأعضاء هيئات التدريس من حيث سمات الطالبة الجامعية، ومهاراتها، وكفاءات عضو هيئة التدريس، والمشكلات التي تواجه العملية التعليمية التقويمية، والعوامل التي تساعد في تطوير التدريس والتقويم الجامعي، وكذلك مدى اختلاف آراء الطالبات عن آراء أعضاء هيئات التدريس في هذه المتغيرات، وتأثير كل من الجنسية والاشتغال بالبحث العلمي والتخصص الأكاديمي بكفاءات عضو هيئة التدريس. وقد شملت العينة

الأساسية للدراسة (١٢٠) عضو هيئة تدريس (٣٥٠) طالبة جامعية، وقد أُعِدّت استبانتان: أحداهما لأعضاء هيئات التدريس، والأخرى للطالبات، واستخدمت أساليب إحصائية لكشف مصادر الفروق. وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: اختلاف ترتيب السمات الشخصية للطالبات الجامعيات من وجهة نظر الطالبات وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك مهارات التعلم لدى الطالبة الجامعية، وكفاءات عضو هيئة التدريس، والمشكلات التي تواجه الطالبات وأعضاء هيئات التدريس في العملية التعليمية التقويمية، والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير التدريس والتقويم الجامعي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح أعضاء هيئات التدريس غير السعوديات في بعد سمات الطالبة الجامعية ومهارات التعليم، على حين أن الاشتغال بالبحث العلمي وكذلك التخصص الأكاديمي لم يؤثر على كفاءة عضو هيئة التدريس التعليمية، وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات العملية المفيدة.

- دراسة السيد (٢٠٠٤م) بعنوان: اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو توظيف التجهيزات التكنولوجية وعلاقتها بدرجة استخدامهم لها، ومدى استفادة طلاب الشُعب العلمية بكليات التربية بجامعة جنوب الوادي في مصر منها، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر التجهيزات التكنولوجية وصلاحيتها وتوظيفها من قِبل أعضاء هيئة التدريس، خلال تدريسهم للمقررات النظرية لبرنامج الإعداد الأكاديمي لطلاب الشُعب العلمية بكليات التربية بالجامعة، و أهم المعوقات التي قد تحول دون توظيفها، والتعرف على آراء طلاب الشُعب العلمية حول مدى استفادتهم من توظيف الأساتذة للتجهيزات التكنولوجية في فهم واستيعاب مقررات الإعداد الأكاديمي، ورصد المعوقات التي قد تحول دون تمام هذه الاستفادة، والفروقات بين فروع الجامعة. وتكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات العلوم في فروع الجامعة، والبالغ عددهم (٢٣٥) عضواً وطلاب الشُعب العلمية بكليات التربية بفروع الجامعة الثلاثة، والبالغ عددهم (٥٧٤) طالباً وطالبة. وأوضحت الدراسة تدني مستوى توفر التجهيزات التكنولوجية بكليات العلوم بفروع الجامعة الثلاثة، وقد

اقتصر المتوفر منها، والذي يستخدم أحياناً، على جهازي: البروجكتور وعرض الشرائح الشفافة غير المصحوب بالصوت، أما تجهيزات الميكروسكوبات الضوئية، والتليفزيون، والدائرة التليفزيونية المغلقة، والكمبيوتر فنسبة توافرها لا تتعدى ٥٠%، واقتصر استخدامها على الدروس العملية، و كشفت الدراسة عن وجود ١٧ معوقاً لتوظيف أعضاء هيئة التدريس للتجهيزات التكنولوجية في التدريس لطلاب الشُعب العلمية أوضحوا أنها تتواجد بصورة دائمة أو متوسطة بنسب تراوحت بين (٧٨,٧٢%-٩٨,٣٠%). ولم تكن الفروق دالة إحصائياً بين متوسطات ظهور المعوقات في الفروع الثلاثة للجامعة، و أن أعضاء هيئة التدريس يتسمون باتجاهات إيجابية نحو توظيف التجهيزات التكنولوجية في التدريس، وكانت الفروق في هذه الاتجاهات دالة إحصائياً لصالح أساتذة علوم سوهاج عند مقارنتهم بأقرانهم في أسوان وقنا، بينما لم تكن الفروق دالة إحصائياً بين اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في أسوان و قنا، وكانت معاملات الارتباط بين اتجاهاتهم ودرجة توظيفهم الفعلي منخفضة بعامة، وأن كانت إيجابية، وكانت استفادة الطلاب من التجهيزات المتوفرة، والتي تم توظيفها في دراستهم، متوسطة بعامة، وظهرت فروق دالة إحصائياً لصالح طلاب الشُعب العلمية بتربية سوهاج في مقابل طلاب أسوان وقنا، كما كانت الفروق بين طلاب أسوان وقنا دالة لصالح طلاب الشُعب العلمية بكلية التربية بأسوان، وأظهرت وجود ١٦ معوقاً لاستفادة الطلاب من توظيف التجهيزات التكنولوجية في دراسة المفاهيم العلمية المتضمنة بمقررات برنامج الإعداد الأكاديمي.

- دراسة cezair (٢٠٠٣م): "وهدفت إلى تحديد أساليب تدريس طلبة البكالوريوس المسجلين في بعض مواد المحاسبة واختلافها، حسب برنامج الدراسة في عدة جامعات أمريكية، واختبار العلاقة ما بين تحصيل الطلبة وأساليب التدريس وهذه الأساليب والمتغيرات الديموغرافية للطلبة، وأجريت الدراسة على عينة من (٢٩٧) طالبًا، مسجلين في مواد المحاسبة (١) (٢)، ومواد المحاسبة المتوسطة (١) و(٢) في تسع كليات وجامعات أمريكية. وقد بينت الدراسة أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين برنامج الدراسة وأساليب التدريس والتحصيل العلمي والنوع الاجتماعي

والعرق، إلا أن هنالك علاقة بين التحصيل العلمي والجنس والعرق.

- دراسة الجهماني (٢٠٠٠م) وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل التي يتخذها مسؤولو التوظيف كمرتكزات عند قيامهم بتعيين المحاسبين الجدد، وتحديد درجة أهمية تلك العوامل، وفقاً لطبيعة القطاع الاقتصادي، ولتحقيق ذلك فقد استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من (٨٥) مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص الأردنية في القطاعات الأربعة: المالي، والصناعي، والتجاري، والخدمي، وقد تكونت الاستبانة من أربع مجموعات تتعلق بالتحصيل العلمي، والخبرات العملية، وعوامل روح الفريق الواحد، والعوامل الشخصية للمرشح، وقد استخدمت الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي لاختبار فرضيات البحث، وقد بينت الدراسة أن هنالك علاقة بين المجموعات الأربعة وقرار تعيين المحاسبين الجدد، وأن مسؤولي التوظيف يهتمون بالعوامل الشخصية، ثم روح الفريق الواحد والخبرات السابقة، وأخيراً عوامل التحصيل العلمي، كما وأظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في العوامل المتعلقة بروح الفريق الواحد وأثرها على قرار تعيين المحاسبين الجدد في القطاعات المختلفة، وقد كانت هذه الفروقات لصالح القطاع المالي والتجاري على القطاع الصناعي. أما فيما يتعلق بعوامل التحصيل العلمي، والتي تهمنا في هذه الدراسة فقد بينت الدراسة أن أهم عامل من هذه العوامل كان قدرة المتقدم على التعامل مع برامج الحاسوب، يليها المعدل التراكمي للمتقدم في الشهادة الجامعية، ثم علامته في مواد اللغة الإنجليزية، ثم علامته في مادتي مبادئ المحاسبة(١) و(٢)، وعلامته في مواد المحاسبة الأخرى وحصوله على شهادة المحاسب القانوني والجامعة التي تخرج منها، أما العوامل الأخرى الثلاثة المتبقية فهي تتعلق بتقييم أساتذة المتقدم، وعلامته في الرياضيات، ورغبته في أكمال دراسته العليا. وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات يهمنا منها التوصية المتعلقة بالجامعة ومفادها ضرورة تركيز الجامعات على صقل شخصية الطالب، وزيادة التركيز على النواحي التعليمية، وضرورة أن تبقى الجامعات على اتصال دائم مع سوق العمل لمواكبة التطورات في البيئة

الخارجية، ويستفاد من هذه الدراسة معرفة أهمية التحصيل العلمي والعوامل المتعلقة به، والتي يجب أن تسعى الجامعات للاستفادة من هذه العوامل في خططها الدراسية لتقوية فرص العمل، التي يمكن أن يحصل عليها الطلبة بعد تخرجهم من الجامعة.

- وبين الهاجري (٢٠٠٠م) أنَّ استخدام الحاسوب كأداة في تقييم المقررات الدراسية وتدريسها، ومساعدته في العملية التعليمية: (المحاضرات، والامتحانات، والتقييم) يُعدُّ اتجاهاً جديداً وواسعاً في مجال الأبحاث العلمية، والعمل الذي تتضمنه هذه الرسالة قد وجه نحو تصميم نظام برامجي مرن للتعليم ليحل محل النظام التعليمي التقليدي المتبع حالياً في الجامعات والمدارس، وليستخدم كنظام تعليمي ذاتي يساعد أولئك الذين لا يستطيعون الالتحاق في الجامعات والمدارس، أو بدلاً من حضور الدورات التعليمية التي تعقد في الجامعات أو المؤسسات الأخرى. فالنظام البرامجي الذي تم تصميمه واختباره يخدم جانبين اثنين، هما: جانب المدرس، وجانب الدارس. فالمدرس عليه أن يعد محاضرته والأسئلة المرفقة المحاضرة ويدخلها في النظام، ومن ثم يقوم الدارس باستخدام النظام ليتعلم المواضيع التي أعدت من قبل المدرس، وكذلك ليجيب على الأسئلة التي أعدت لمعرفة مدى استيعابه لهذه المحاضرة. ويمكن النظام الدارس، أيضاً، من أن يحدد مستواه، ويعرف قدراته من خلال ثلاثة مستويات يقدمها النظام للدارس. كما أن النظام يعطي المدرس الحرية في إضافة مواضيع جديدة إلى المحاضرة السابقة، أو ليحذف منها مواضيع لم تعد ذات أهمية، وكذلك يستطيع المدرس تعديل الأسئلة التي أعدت حول مواضيع المحاضرة. وإضافة إلى ذلك فإن المدرس يمكنه استخدام النظام لإجراء أي امتحان على الدراسين في المقرر الذي يدرسه دون الحاجة إلى كتابة الأسئلة على الأوراق، ودون الحاجة إلى كتابة الإجابة في دفاتر كما في النظام القديم. زيادة على ذلك فإن المدرس يمكنه توجيه النظام ليجهز النموذج الامتحان من بين الأسئلة التي أدخلت إلى النظام مسبقاً، وتعطي للدارس، ويتم التصحيح من قبل النظام مباشرة في التو واللحظة، خلال زمن امتحاني يحدده المدرس ويسيطر عليه النظام، وبعد انتهاء زمن الامتحان أو إكمال الإجابة تعرض نتيجة الدارس أمام عينية مباشرة على شاشة

النظام، بهذه الكيفية يتم القضاء على شكاوى الدارسين (التظلمات) ومراجعاتهم وتشككهم في نتائجهم لكون الدارس قد عرف نتيجته عقب الامتحان مباشرة، والذي قام بالتصحيح وأصدر هذه النتيجة هو النظام التعليمي المقترح، وقد تم اختبار النظام المقترح من خلال استخدامه في إجراء الامتحان النهائي لعدد ٥٠ طالباً من طلاب برمجة الحاسوب في الفصل الثاني ٩٨/٩٧م، وسجلت النتائج المقيمة للنظام، وتوحي هذه النتائج بأن إجراء الامتحان بهذه الأسلوب غير مكلف اقتصاديًا، وعلى درجة عالية من السرية والأمنية على الأسئلة الامتحانيه، ويقضي على أسلوب الغش مقارنة بالنظام الحالي.

- دراسة مطر (١٩٩٩م) وهدفت إلى التعرف على مدى الفجوة بين ما تقدمه الجامعات الأردنية من برامج تعليمية إلى طلاب المحاسبة وما يتطلبه سوق العمل الأردني من برامج محاسبية، وكذلك التعرف إلى المشاكل الأساسية التي يعاني منها التعليم الجامعي المحاسبي ومسارات التطوير، واقتراح الوسائل المناسبة لإحداث هذا التطوير، وقد كانت عينة الدراسة مكونة من ثلاث فئات: المدرسين في الجامعات، والمحاسبين الخريجين من الجامعات الأردنية، وأصحاب العمل الذين يمثلون الطلب على المحاسبين في سوق العمل الأردني، وقد ركزت على مدى ملاءمة التعليم المحاسبي لسوق العمل، والوقوف على آراء المسؤولين بشأن أنجح الوسائل التي يمكن إتباعها لتطوير برامج التعليم المحاسبي، وتحديد المستوى العلمي للخطة الدراسية المستهدفة وأظهرت أن التعليم المحاسبي في الأردن لا يهيئ الخريج وفق متطلبات سوق العمل الأردني، وأن التعليم المحاسبي يزود المحاسب بمجموعة من المعارف النظرية اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة وبالالتزام بآداب المهنة وسلوكياتها، ولكنه لا يزوده بمهارات التكيف مع البيئة، ومهارات الاتصال، والعمل في فريق، والقدرات التحليلية والاستقلالية، ومهارات التعامل مع التقنيات الحديثة. وقد اقترحت تغيير أهداف التعليم المحاسبي الإجمالي، وإعادة هيكلة المناهج والخطط الدراسية لأقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية، وإحداث تغيير نوعي في الأساليب المتبعة، سواء في مجال التدريس أو في مجال التقييم. ومن الملاحظ أن هذه

الدراسة لم تتطرق للفئة الأهم وهي الطلبة، من حيث آراؤهم، ورغباتهم في الخطط الدراسية، وما يتوقعونه من الجامعة لتزويدهم بالمهارات والمعارف التي ستخدمهم في حياتهم العملية.

- نجادات (١٩٩٨م) بعنوان: الأسباب الشائعة لاختيار الطلبة لتخصص اللغة الإنجليزية والدوافع الكامنة وراءها، وهدفت إلى التعرف على الأسباب التي تكمن وراء اختيار طلبة السنة الأولى في جامعة مؤتة لتخصص اللغة الإنجليزية، وتحديد أنواع الدوافع لديهم. وذلك خلال العام الجامعي ١٩٩٥-١٩٩٦م و١٩٩٦-١٩٩٧م، وقد بينت الدراسة أن أهم الأسباب وراء اختيار الطلبة لتخصص اللغة الإنجليزية يعود إلى الاهتمام الفكري والأكاديمي باللغة الإنجليزية كموضوع دراسي، والأسباب الوظيفية والاقتصادية والنابعة من تأثير المؤسسات الاجتماعية والفكرية؛ أي أن الدوافع إما أن تكون فكرية وجمالية، أو وظيفية واقتصادية، والبيئية المحيطة في الطلبة.

- دراسة Haugland (١٩٩٦م) بعنوان "استخدام تكنولوجيا الحاسوب وصفحات الشبكة العنكبوتية لتحسين أداء الطلبة في مواد المحاسبة"، وقد هدفت إلى اختبار تدريس مادتي محاسبة باستخدام الحاسوب وصفحات الشبكة العنكبوتية في تدريس وعرض محتوى المادتين، وقد استخدم برنامج (البوربوينت والوورد والشبكة العنكبوتية) لعرض الشرائح التي استخدمت في التدريس، حيث كان بإمكان الطلبة الدخول إليها في أي وقت يرغبون، وقد جاءت الدراسة نتيجة انتقال مبنى كلية الأعمال إلى مبنى جديد مجهز بتقنيات التعليم الالكتروني في الجامعة، وقد تم تدريب الطلبة والهيئة التدريسية، من خلال ورشات عمل ومشاهدات تم إجراؤها لمدة عام وفي العام الذي يليه تم التدريس لهاتين المادتين الكترونيا، وقد ساعد على ذلك تطوير تقنيات تساعد الطلبة على مثل هذا النوع من التدريس، وكذلك وجود برمجيات مع الكتب والمراجع التدريسية المعتمدة. وقد اعتمد أسلوب الدراسة على مشاهدات الهيئة التدريسية وردود فعل الطلبة على أسلوب التدريس الجديد، وقد بينت الدراسة أن استخدام هذه التقنيات في التدريس قد حفز الطلبة على حضور

المحاضرات لتلك المواد، وتفعيل مشاركتهم الصفية، وزاد من قدرة الطلبة على التذكر والاحتفاظ بالمعلومات، وقدرتهم على دمج وتحليل وتكامل المعلومات والمفاهيم والمواد الدراسية مما أدى إلى زيادة فهمهم لمضمون المادة ومحتواها، وزيادة تحصيلهم العلمي وعلاماتهم، كما أن الطلبة قد زادت قدراتهم وثقتهم بنفسهم باستخدام هذه التقنيات بصورة مهنية وفعالة.

- الخلاصة: إن ما يميز الدراسة هذه عن غيرها من الدراسات بكونها تدرس محتوى الخطة الدراسية، وتأخذ بعين الاعتبار رغبات الطلبة في السنة الأخيرة، في جامعة تتميز بكونها ذات رسالة رائدة.

## ٧) منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الثانوية والميدانية المتعلقة بطلبة قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت، والمشاكل والمعوقات التي تواجههم. كما تستخدم الدراسة منهج تحليل المحتوى أو المضمون (Content Analysis) للإجابة عن بعض أسئلة الدراسة. وهو "أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي لمحتوى الاتصال. والاتصال يعني كل المعاني التي يعبر عنها بالرموز المختلفة" الكلمة: الصوت، والصورة، والرسم" (أحمد، ١٩٩٨م). في هذا النوع من الدراسات يقوم الباحث بتحليل محتوى الوثائق الرسمية المكتوبة، والتي تصف بطبيعتها ظاهرة تربوية معينة، وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات أو تعميمات تتعلق بواقع الحال، أي يقوم الباحث بتنظيم الوثيقة أو الوثائق المكتوبة وتحليلها (قد تكون عبارة عن جداول إحصائيات وبيانات رقمية) للتوصل من خلالها إلى نتائج تتعلق بالأسئلة المطروحة، أو الفرضيات الموضوعة للدراسة (عودة، ملكاوي، ١٩٩٢م). إذن، فالمادة الأولية للباحث الذي يستخدم طريقة تحليل المحتوى أو المضمون يمكن أن تكون أي شكل من أشكال الاتصال، مثل: الكتب، والوثائق الرسمية، والسجلات، وغيرها)، (Marshall and Rossman, 1989).

**٧-١- أداوت الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على أداتين، هما: الخطة الدراسية المقررة في جامعة آل البيت، والاستبانة.

١) الخطة الدراسية: تمَّ دراسة الخطة الدراسية وتحليلها لقسم المحاسبة المقررة في الجامعة، للوقوف على المواد التي تدرس في القسم، وتحليلها للإجابة على بعض أسئلة الدراسة.

٢) الاستبانة المصممة لغايات البحث بناء على الدراسات والأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع، وتكونت من:

أ. القسم الأول: (المتغيرات الشخصية والديموغرافية) وشملت: الجنس، والعمر، ومهنة الوالد والوالدة، وجهة التمويل، والتخصص في الثانوية العامة، ونوع البرنامج الملتحق فيه.

ب. القسم الثاني: (المواضيع المتعلقة بالتخصص) وهي مجموعة الأسئلة المتعلقة بدراسة الطلبة، وبعض المهارات المتوفرة لديه، وتشمل: أسباب اختياره لتخصص المحاسبة، والمواد التي يحتاج لدراستها وغير موجودة في الخطة الدراسية، وكذلك المواد التي يفضل دراستها ولم يدرسها من تخصصات أخرى، والمجالات التي يفضل الطلبة العمل بها بعد التخرج، وتلك التي قد يستفيد من دراستها في حياته العملية، واستخدمت الأسئلة المفتوحة في هذا الجزء.

ج. القسم الثالث: وشمل (٢٥) عبارة لبيان اتجاهات الطلبة وآرائهم في المهارات، والمعارف، والخطة الدراسية، وأسلوب التدريس، والمشاكل التي تعترضهم. واستخدم مقياس (ليكرت الخماسي) لبيان مدى أهمية توفر أو وجود المتطلبات، والخصائص، والمشاكل. ورجحت كل حالة بوزن يتناسب مع درجة أهميتها، حيث خصص الوزن: (٥) لا أوافق بشدة، و(٤) لا أوافق، و(٣) لمحايد، و(٢) لا أوافق، و(١) لا أوافق بشدة.

وأجرى اختبار ثبات الاستبانة، حيث كانت قيمة (الفا كرونباخ) تساوي (٠,٨١٤) وهي

قريبة من واحد، مما يعني أن هنالك اتساقاً داخلياً للاستبانة؛ أي انه يمكن الاعتماد على البيانات التي جمعت من خلال الاستبانة. كما كانت قيم معاملات الارتباط بين عبارات الجزء الثالث ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يدل على صدق الاستبانة، والاعتماد على البيانات التي جمعت بواسطتها.

**٧-٢- مجتمع وعينة الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة المتوقع تخرجهم في نهاية الفصلين الأول والثاني للعام الجامعي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م من قسم المحاسبة في جامعة آل البيت، والبالغ عددهم (٨٥) طالبًا وطالبة، وبلغ عدد الاستبيانات المستعادة والصالحة للتحليل (٦٠)، أي ما نسبته (٧١%) من المجموع، وهي نسبة مقبولة (Sekran 2000).

**٧-٣- أسلوب المعالجة الإحصائية:**

اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي للإجابة على أسئلة الدراسة، واستخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

١. الإحصاء الوصفي: إذ استخدمت النسب المئوية والتكرارات لوصف المتغيرات الديموغرافية، والوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيان أراء الطلبة وترتيبهم في عبارات الدراسة ومجالاتها.
٢. معامل ارتباط (بيرسون) لحساب صدق الاتساق الداخلي للأداة الدراسة.
٣. معامل الثبات (الفا كرونباخ) لحساب درجة ثبات أداة الدراسة.
٤. واستخدمت حزمة (SPSS) لتحليل البيانات الأولية للدراسة لإجراء الاختبارات والتحليلات السابقة ذكرها.

**٨) التعريفات الإجرائية:**

**التدريس الجامعي:** أنشطة شاملة لكيفية تنفيذ موقف التدريس في حدود إطار فلسفي معين، طبقا لمبادئ محددة، تتصف بقدر من المرونة، وتجعل في الإمكان تعديلها وجعلها أكثر ملاءمة للظروف المتغيرة في المواقف التعليمية الحقيقية، على أن يكون المتعلم

مشاركًا متفاعلاً إيجابيًا نشطًا لتحقيق أهداف مقصودة.

**الساعة المعتمدة:** وهي محاضرة لمدة ساعة زمنية في الأسبوع، لمدة ستة عشر إسبوعًا، وهي فترة الفصل الدراسي، وعادة ما تكون المادة ثلاث ساعات معتمدة.

**البرنامج:** وهو الأساس الذي تم بموجبه قبول الطالب في التخصص الجامعة، وهو إما عادي، أو مسائي، أو موازي. فالعادي يتم القبول فيه من خلال لجنة القبول الموحد للجامعات الأردنية الرسمية، ويكون تنافسيا حسب معدله في الثانوية العامة، ويشمل طلبة المكرمة الملكية للعسكريين، وأبناء العاملين في التربية والتعليم، وأبناء المخيمات، والتبادل الثقافي، وقائمة الديوان الملكي العامر، أما المسائي فيتم قبول الطلبة من خلال إدارة الجامعة، ولا يتم التقيد بالمعدلات الحاصلين عليها في الثانوية العامة، إلا من حيث الحد الأدنى المسموح قبوله في الجامعات الحكومية الذي يحدده التعليم العالي، وأما البرنامج الموازي فيتم قبول جميع الطلبة من جنسيات غير أردنية، أو الحاصلين على شهادات ثانوية عامة غير أردنية

**التقويم الجامعي:** عملية منظمة يتم فيها إصدار حكم على منظومة تدريس، أو أحد مكوناتها، أو عناصرها، بغية إصدار قرارات تدريسية تتعلق بإدخال تحسينات، أو تعديلات على تلك المنظومة ككل، أو على بعض مكوناتها، أو عناصرها بما يحقق الأهداف، (زيتون، ١٩٩٩م).

**أداء الطالب:** وهو المعدل التراكمي للطالب في كافة المواد التي درسها، ويحسب بجمع العلامات التي حصل عليها في كل مادة مضروبا بعدد ساعاتها المعتمدة مقسوما على عدد الساعات التي درسها، بغض النظر أكان الطالب ناجحاً فيها أم راسباً.

## ثانيًا: التعليم الجامعي في الأردن:

لقد بدأت مسيرة التعليم العالي في الأردن بافتتاح أول صف لتدريس المعلمين، مدة الدراسة فيه سنة واحدة، عام ١٩٥١م في كلية الحسين، وتطور هذا الصف إلى دار للمعلمين، فتوالى تأسيس دور المعلمين بعد ذلك، وأصبحت مدة الدراسة فيها سنتين بعد

الشهادة الثانوية العامة. وتغير اسمها إلى معاهد المعلمين والمعلمات عام ١٩٦٤م، وفي عام ١٩٨١تحولت هذه المعاهد إلى كليات مجتمع (حمدان، ٢٠٠٢م). ونتيجة لزيادة الإقبال على التعليم العالي، لتلبية حاجة المجتمع من القوى البشرية المؤهلة، فقد أسست الجامعة الأردنية كأول جامعة أردنية في عام ١٩٦٢م، وتوالى إنشاء الجامعات الحكومية حتى أصبح عددها (٩) جامعات. ونتيجة لتزايد الإقبال على التعليم العالي، وعدم قدرة الجامعات الرسمية على استيعاب الأعداد الكبيرة من حملة الشهادة الثانوية العامة، فقد أدى ذلك إلى دخول القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم، بعد صدور قانون الجامعات الخاصة رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩م، والذي بموجبه أنشئت جامعات خاصة، وبلغ عددها (١٤) جامعة. وتتمتع الجامعات الأردنية الرسمية بالاستقلال المالي والإداري والعلمي.

### ١) نظام الدراسة في الجامعات الأردنية:

تتبع الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، على حد سواء، نظام الساعات المعتمدة، وتقسم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين، مدة كل منهما (١٦) أسبوعاً، إضافة إلى فصل صيفي مدته (٨) أسابيع، والدراسة في الفصل الصيفي اختيارية. وتختلف مدة الدراسة وعدد الساعات اللازم للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) من تخصص لآخر، وتتراوح ما بين ١٢٦ و٢٠٠ ساعة معتمدة.

### ٢) أهداف التعليم العالي والبحث العلمي:

صدر أول قانون للتعليم العالي عام ١٩٨٠، وأنشئ بموجبه مجلس التعليم العالي عام ١٩٨٢م، ثم صدر قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة وأنشئت بموجبه وزارة التعليم العالي، وحدد أهداف التعليم العالي، وصلاحيات ومسؤوليات مجلس التعليم العالي، ووزارة التعليم العالي، وعلاقاتها بمؤسسات التعليم العالي. وحدد أهداف التعليم العالي على النحو الآتي، (وزارة التعليم العالي ١٩٩٩م):

١ –تنشئة مواطنين مؤمنين بالله، منتمين لوطنهم وعروبتهم، متحلين بروح المسؤولية، مطلعين على تراث أمتهم وحضارتها، معتزين بهما، متابعين لقضايا الإنسانية وقيمها وتطورها.

٢ -تزويد الدارسين بقدرٍ كافٍ من المعارف، والعلوم، والمهارات التطبيقية، يوفر لهم مستوى من التخصص، ويمكنهم من القيام بالواجبات التي تسند إليهم، مع إتاحة الفرصة لهم لتوسيع آفاقهم، واكتسابهم اتجاهات فكرية وسلوكية تزيد من قدراتهم العقلية، ومعارفهم التخصصية، وميادين نشاطهم وإبداعهم.

٣ -تأمين حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القوى البشرية، وخدمة المجتمع، وتلبية مطالب مختلف التخصصات، وإيجاد التفاعل والمشاركة والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع.

٤ -دعم البحث العلمي، ورفع مستواه، وتوسيع نطاقه، وربطه باحتياجات المجتمع وخطط التنمية وحضارة الأمة.

٥ -تعميم استعمال اللغة العربية في مراحل التعليم العالي، وتشجيع التأليف العلمي بها، والترجمة منها وإليها.

٦ -العناية بإتقان الدارسين لغة أجنبية واحدة على الأقل، لتكون وسيلتهم للإطلاع على نتاج الأمم الأخرى.

٧ -توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتوسيع ميادينه، مع الدول والمؤسسات في العالم، وخاصة في الأقطار العربية والإسلامية.

### ٣) تطور التعليم العالي:

مرَّ تطور التعليم العالي في مراحل مختلفة، ففي أواخر الثمانينات وضعت الخطط لتطويره لمواكبة تسارع النمو فيه، والمرحلة الثانية في التسعينات التي شهدت إنشاء الجامعات الخاصة، ويُعدُّ الأردن من أوائل الدول العربية التي أنشئت فيها جامعات خاصة، والتجربة الأردنية تختلف عن الدول الأخرى، حيث إن الأردن لم ينشئ جامعات خاصة إلا بعد وضع معايير لها لضبط العملية التعليمية، في حين أن الدول الأخرى بدأت بوضع المعايير بعد إنشاء الجامعات الخاصة فيها.

وبدأت فكرة تطوير التعليم العالي في الأردن منذ الثمانيات، حيث وضعت الخطط لتطويره، وفي عام ٢٠٠٠م بُدءَ بتنفيذ مشروع البنك الدولي لتطوير التعليم العالي، بهدف

حوسبة قطاع التعليم العالي، وربط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وبمؤسسات التعليم العالي في الخارج، و ربط الوزارة مع باقي مؤسسات الدولة، وحوسبة الجامعات الأردنية ومكتباتها، وربط الجامعات بعضها ببعض، وإنشاء مراكز لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، وتطوير نظم المعلومات الإدارية ودعم اتخاذ القرار في الجامعات الأردنية الرسمية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ووضعت معايير للاعتماد الخاص لكل تخصص يدرس في الجامعة، وتقوم على مؤشرات محددة حول هيكلة الخطط الدراسية ومتطلبات تنفيذها، من حيث عدد أعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم الدقيقة، ومؤهلاتهم، ومساعديهم، والتجهيزات الأكاديمية المطلوبة، إضافة إلى المعايير المتعلقة بالحرم الجامعي، ومرافقه الضرورية للنشاطات الأكاديمية، والإدارية، والطلابية من مساحات وكميات وأجهزة وأدوات. ومن الجدير بالذكر أن موضوع تقييم الجودة أحد الاهتمامات الرئيسية لصندوق الحسين للتفوق والإبداع.

## ثالثًا: الأنظمة الأكاديمية في جامعة آل البيت:

وضعت الأنظمة الأكاديمية انسجاماً مع معايير تتبعها الجامعات الشهيرة في العالم وتحرص عليها. وانطلاقا من فلسفة التعليم العالي في الأردن، ومن الفلسفة الخاصة بالجامعة، فإن هذه الأنظمة هي:

### ١) تصنيف الطلبة:

يصنف الطلبة إلى: الطلبة النظاميين، وهم المتفرغون للدراسة تؤهلهم للحصول على درجة البكالوريوس، والطلبة المسائيين، وهم المسجلون في برنامج يؤهلهم للحصول على درجة البكالوريوس. و الطلبة المجسّرين، وهم الذين يجتازون الامتحان الشامل لطلبة كليات المجتمع، ويحصلون على معدل يؤهلهم الالتحاق بالجامعة، حسب تعليمات وزارة التعليم العالي، وتحسب لهم بعض المواد التي درسوها في مرحلة كلية المجتمع.

**٢) المرحلة الدراسية:**

**السنة الأولى:** لا يزيد تحصيل الطلبة فيها عن ٣٠ ساعة معتمدة.

**السنة الثانية:** يتراوح تحصيل الطلبة ما بين ٣٠ – ٥٩ ساعة معتمدة.

**السنة الثالثة:** يتراوح تحصيل الطلبة ما بين ٦٠ – ٨٩ ساعة معتمدة.

**السنة الرابعة:** يزيد تحصيل الطلبة عن ٩٠ ساعة معتمدة.

**٣) الساعات المعتمدة للطالب في الفصل الواحد:**

يتراوح عدد الساعات المعتمدة المسموح للطالب أن يدرسها في الفصل الواحد (١٥–١٨) ساعة معتمدة، ولا يسمح للطالب أن يتغيب أكثر من (٢٠%) من مجموع محاضرات المادة، وإلاَّ عُدَّ محرومًا منها، وتوضع له علامة صفر جامعي فيها.

**٤) نظام العلامات:**

ويُعدُّ الطالب ناجحا إذا حصل في أي مادة على علامة (٥٠%) شريطة أن لا يقل معدله التراكمي عن (٦٠%)، وإلا ينذر إنذارًا أوليًا، ثم ثانيًا، ثم يفصل، ولا يسمح له بالتخرج ما لم يكون معدله التراكمي يزيد عن (٦٠%).

**٥) القبول في جامعة آل البيت:**

يتم قبول الطلبة فبي الجامعات الأردنية بعد صدور نتائج الثانوية العامة، وتتولى لجنة القبول الموحد مهام قبول الطلبة في الجامعات الحكومية، وفقا لأعداد محددة يتفق عليها مع الجامعات، وحسب الطاقة الاستيعابية لكل قسم في كل جامعة. حيث يملأ كل طالب راغب في الالتحاق بالدراسة في الجامعات الحكومية طلبًا يحدد فيه التخصص والجامعة الراغب فيهما، على أن لا يزيد عدد الخيارات عن (٢٠) خيارًا موزعة على مختلف الجامعات الأردنية الرسمية، وفي هذه الحالة فإن الطالب إما أن يركِّز الطالب على التخصص الذي يرغب بدراسته، بغض النظر عن الجامعة وبعدها أو قربها من مكان سكناه، أو أن يركز على الجامعة، ويكون مستعدًا للدراسة فيها في أي تخصص قد يقبل فيه. وتسمى هذه الآلية في القبول البرنامج التنافسي للطلبة. وهنالك بعض الحالات

التي يخضع فيها الطلبة للتنافس ضمن فئة محددة لها شروط ومعايير خاصة، مثل: أبناء العاملين في الجامعات الأردنية الرسمية، وأبناء العاملين في وزارة التربية والتعليم، والمكرمة الملكية لأبناء العاملين في القوات المسلحة، والمكرمة الملكية لأبناء المناطق الأقل حظاً، وأبناء المخيمات، حيث يتم تحديد نسبة من المقاعد الكلية في كل جامعة وتخصص لكل فئة من هذه الفئات، ويتنافس المتقدمون من أبناء الفئة الواحدة ضمنها. أما البرنامج الثاني للقبول في الجامعات وهو ما يسمى بالدراسات المسائية، حيث يترك الخيار للطالب لتحديد التخصص والجامعة التي يرغب الدراسة فيها، وفي هذه الحالة يدفع الطالب رسوما مرتفعة تختلف من تخصص لآخر، ومن جامعة إلى أخرى، وتتقارب هذه الرسوم من رسوم الجامعات الخاصة، شريطة أن يبدأ دوامه بعد الظهر، وفي هذه الحالة يستطيع تسجيل عدد محدود من الساعات المعتمدة لا تتجاوز (١٢) ساعة معتمدة لكل فصل. أما إذا التحق الطالب بالبرنامج الموازي، وهو يشبه إلى حد كبير البرنامج المسائي من حيث آلية القبول ما عدا عبء الطالب، فيسمح له بالتسجيل والدوام كما في البرنامج التنافسي، أي أنه يختلف عن الطالب الصباحي (نظام التنافس) في أن رسوم الساعات التي يدفعها طالب الموازي مرتفعة وأكثر من طالب التنافسي والمسائي. وبعبارة أخرى فإن الطالب عندما يسجل بالجامعة يعرف التخصص الذي يدرسه سلفا، شريطة أن لا يقل معدل الطالب الراغب في الالتحاق في أي جامعة حكومية في الثانوية العامة عن (٦٠%) مهما كان البرنامج المسجل به.

### ٦) طلبة قسم المحاسبة في جامعة آل البيت:

يبلغ عدد طلبة قسم المحاسبة (٨٤١) طالبًا في مرحلتي البكالوريوس والماجستير منهم (٧٨٨) طالبًا في مرحلة البكالوريوس. ويلاحظ من جدول (١) أن أعداد الطلبة المسجلين عام ٢٠٠٢م يشكلون أكبر نسبة من طلبة الكلية، ويبلغ عدد الطلبة في البرنامج الموازي (٨) طلاب، كما أن عدد الطلبة المسجلين في البرنامج العادي والبرنامج المسائي متساوون بصورة إجمالية، وقد شهد عام ٢٠٠٠م زيادة في أعداد الطلبة المسجلين في البرنامج المسائي عن المسجلين في البرنامج الصباحي. ويشكل طلبة

المحاسبة (٣٤,٥%) و(٥,٨%) من طلبة الكلية والجامعة على التوالي، كما أن طلبة قسم المحاسبة المسجلين حسب البرنامج العادي يشكلون (٣٤,٥%) و(٤,٦%) من طلبة الكلية والجامعة على التوالي، في حين نجد أن الطلبة المسجلين في البرنامج المسائي في قسم المحاسبة يشكلون (٣٣,٢%) و(٨%) من طلبة الكلية والجامعة على التوالي، كما وان طلبة الفرع الموازي يشكلون (٦٦,٧%) و(٢,٥%) من طلبة الكلية والجامعة على التوالي. ومن هنا فإننا نلاحظ أهمية قسم المحاسبة، حيث إنه يستوعب نسبة كبيرة من طلبة الكلية وطلبة الجامعة، كما إننا نلاحظ أن هنالك إقبالاً على دراسة المحاسبة خصوصًا من طلبة البرنامج المسائي، وهؤلاء الطلبة يأتون لدراسة المحاسبة برغبتهم الشخصية، مما يعني أن هذا الإقبال يعكس الطلب على مهنة المحاسبة في سوق العمل في الأردن، مما يستوجب أن تكون خطط التدريس والتأهيل تتناسب مع حاجات سوق العمل الأردني والعربي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن جميع الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة تقدم هذا التخصص، الأمر الذي يتطلب أن تتميز جامعة آل البيت بطرح هذا التخصص بطريقة، وأسلوب، ومحتوى متقدم ومنافس ومتميز، عن بقية الجامعات.

**جـدول (١)**

**نسب الطلبة في قسم المحاسبة والكلية والجامعة في جامعة آل البيت حسب البرنامج والمستوى**

| السنة | نسبة طلبة المحاسبة من الكلية | | | | نسبة طلبة المحاسبة من الجامعة | | | | نسبة طلبة الكلية من الجامعة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العادي | مسائي | موازي | المجموع | العادي | مسائي | موازي | المجموع | العادي | مسائي | موازي | المجموع |
| ١٩٩٩ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢٢,٢ | ٠,٠ | ٥٠,٠ | ٢٣,٧ |
| ٢٠٠٠ | ٢٠ | ٤١,٤ | ٠ | ٣٥,٠ | ٣,٨ | ١١,٨ | ٠ | ٨,٨ | ١٩,١ | ٢٨,٤ | ١٠٠,٠ | ٢٥,١ |
| ٢٠٠١ | ٣٠,٧ | ٣٧,٤ | ١٠٠ | ٣٣,٧ | ٣,٦ | ٧,٣ | ١,٩ | ٤,٧ | ١١,٩ | ١٩,٤ | ١,٩ | ١٣,٩ |
| ٢٠٠٢ | ٣٧,١ | ٣٧,٥ | ١٠٠ | ٣٨,٠ | ٤,٧ | ٩,٤ | ٥,٥ | ٦,٦ | ١٢,٧ | ٢٥,٠ | ٥,٥ | ١٧,٤ |
| ٢٠٠٣ | ٣٧,٥ | ٢٨,٠ | ٠ | ٣٢,٥ | ٥,٤ | ٧,٨ | ٠ | ٦,١ | ١٤,٥ | ٢٧,٩ | ١,٥ | ١٨,٩ |
| ٢٠٠٤ | ٣٧,٦ | ٢٧,٢ | ٠ | ٣٣,٢ | ٤,٦ | ٥,٧ | ٠ | ٤,٩ | ١٢,٣ | ٢١,٠ | ١,٦ | ١٤,٧ |
| المجموع | ٣٥,٤ | ٣٣,٢ | ٦٦,٧ | ٣٤,٥ | ٤,٦ | ٨,٠ | ٢,٥ | ٥,٨ | ١٣,١ | ٢٤,٢ | ٣,٨ | ١٦,٧ |
| **الأعداد** | **٣٩٧** | **٣٨٣** | **٨** | **٧٨٨** | **١١٢٠** | **١١٥٤** | **١٢** | **٢٢٨٦** | **٨٥٧٦** | **٤٧٦٢** | **٣١٤** | **١٣٦٥٢** |

**المصدر:** احتسبت من بيانات قسم التسجيل في الجامعة.

**٧) الهيئة التدريسية:**

وتتكون الهيئة التدريسية في القسم، وقت إجراء الدراسة، من (٧) أعضاء، منهم (٤) ممن يحملون رتبة أستاذ مساعد، و(٣) محاضرين من حملة درجة الماجستير، ويستعين القسم بأعضاء هيئة التدريس من الجامعات الأردنية الرسمية من رتبة أستاذ، أو أستاذ مشارك للمساعدة في الإشراف على طلبة الماجستير أو في التدريس، ويختلف عددهم من فصل لأخر.

**٨) خطة الدراسية في قسم المحاسبة:**

وتتكون خطة الطالب الدراسية في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت من متطلبات الجامعة ويبلغ عددها (٣٦) ساعة معتمدة، منها (٣٠) ساعة معتمدة متطلبات إجبارية، و(٦) ساعة معتمدة متطلبات اختيارية. والقسم الثاني مواد التخصص، حيث يطلب من الطالب دراسة (٩٠) ساعة معتمدة من متطلبات التخصص، منها مواد إجبارية بواقع (٥٧) ساعة معتمدة و(١٢) ساعة معتمدة من المواد الاختيارية، ويختارها الطالب من بين (٣٠) ساعة معتمدة، والمواد المساندة ويبلغ عددها (٢١) ساعة معتمدة وهي مواد إجبارية.

**٩) فلسفة الجامعة:**

لجامعة آل البيت خصوصية تنفرد بها عن غيرها من الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، فهي تقدّم برامج تعليمية تعمل على تأهيل الطلبة في علوم الدين والدنيا وبناء الشخصية الإسلامية المتكاملة المستوعبة لروح العصر، وطبيعة العلاقة ما بين العلم والعقل من جهة، والأيمان والعقيدة من جهة ثانية، فإننا نجد أن هذه الرسالة ترتكز على محاور ثلاثة: روح العصر، والعلاقة ما بين العلم والعقل، والعقيدة و الأيمان. وهذا يعني أن الدراسة فيها تأخذ طابعا إسلامياً عصرياً متجددًا. ونجد من استعراض أهداف الجامعة أنها تعمل على بناء قدرات علمية متخصصة وتطويرها لتكون في خدمة المجتمعات الإنسانية عامه، ومجتمعات العالم الإسلامي خاصة، وكذلك الربط ما بين العلوم وأصولها الإسلامية، فهي بذلك لا تكسب الطالب المهارات والمعارف الدنيوية فقط، بل من منظور إسلامي ليتناسب مع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول

الإسلامية. وإنّ الدارس للعلوم المحاسبية لابد له من دراستها من الناحية النظرية العلمانية، والناحية الإسلامية، بحيث يستطيع العمل في المنشات الاقتصادية التي تتبع الشريعة الإسلامية، وتلك التي تسير حسب النظام الرأسمالي.

## خامسًا: الإجابة عن أسئلة الدراسة:

### ١) هل تتفق المساقات المطروحة مع فلسفة الجامعة:

ومن استعراض الخطة الدراسية لقسم المحاسبة نلاحظ أن عدد ساعات الخطة (١٢٩) ساعة معتمدة، منها (٣٦) ساعة أي ما نسبته (٢٧,٩%) متطلبات جامعه، وهذه الساعات الدراسية تنقسم إلى أربع مجموعات: المجموعة الأولى وهي مجموعة الدراسات الإسلامية بواقع (١٥) ساعة معتمدة وهي إجبارية، والمجموعة الثانية وهي مجموعة الدراسات اللغوية بواقع (١٢) ساعة دراسية، وتشمل اللغتين العربية والإنجليزية فقط، وهي إجبارية أيضا، والمجموعة الثالثة وهي مجموعة الدراسات الثقافية، وتحديدًا مادة الحاسوب بواقع (٣) ساعات معتمدة، والمجموعة الرابعة وهي متطلبات الجامعة الاختيارية بواقع (٦) ساعات دراسية يختارها الطالب من اللغات الأوروبية، أو الإسلامية، أو من مواد الدراسات الإسلامية.

أما متطلبات التخصص فهي بواقع (٩٠) ساعة، وتشكل حوالي (٧٠%) من الخطة الدراسية، وتتوزع على ثلاث مجموعات رئيسية وهي المواد المساندة بواقع (٢١) ساعة دراسية وهي إجبارية، حيث حددت الخطة (٧) مواد يجب على الطالب دراستها، أما المجموعة الثانية فهي المواد الإجبارية من قسم المحاسبة بواقع (٥٧) ساعة معتمدة وتشمل مواد الفروع الرئيسية للمحاسبة ومما هو جدير بالذكر هنا أن هذه المجموعة تضم مادة بواقع (٣) ساعات هي ندوة ومشروع تخرج لمستوى السنة الرابعة، لكن العمل بتدريس هذه المادة موقوف منذ سنوات. كما يلاحظ، أيضًا، أن هذه المجموعة تخلو من أي مادة لها علاقة بالمحاسبة الإسلامية ومحاسبة الاستثمارات الإسلامية، أو غيرها من مواضيع المحاسبة الإسلامية، أو المحاسبة باللغة الإنجليزية، كما يلاحظ غياب التطبيقات العملية المحاسبية، خصوصاً تلك المتعلقة بالحاسوب، حيث تشتمل هذه المجموعة على

مساق واحد فقط بواقع (٣) ساعات معتمدة. أما المواد الاختيارية فهي بواقع (١٢) ساعة دراسية يختارها الطالب من أصل (٢٧) ساعة معتمدة، وعند النظر والتدقيق في هذه المجموعة فنجد أنها تحتوي على مادة واحدة تتعلق بالمحاسبة الإسلامية وهي محاسبة الزكاة، والخمس، والوقف، والإرث، وقد يتخرج الطالب دون أن يدرسها وكذلك الحال بالنسبة لمادة دراسات تجارية باللغة الإنجليزية، ومن متابعة البرامج نجد أن هاتين المادتين لم تطرحا في الجدول الدراسي منذ سنوات. أما المجموعة الأخيرة فهي المواد الحرة وبواقع (٦) ساعات معتمدة، ويترك للطالب حرية اختيارها من المواد التي تقدمها الجامعة.

ومن استعراض الخطة الدراسية لقسم المحاسبة نجد أنه لا يوجد في محتوى المواد ووصف مفرداتها المزج الكافي ما بين المحاسبة للنظام الاقتصادي الإسلامي والوضعي، فعلى سبيل المثال، فإننا نجد أنه يتم تدريس أصول المحاسبة المالية وفروضها ومعاييرها، بينما لا يتم تدريس أصول أو معايير المحاسبة الإسلامية، وأنما يكتفي بتدريس مادة محاسبة الزكاة والإرث في مادة واحدة، وكذلك الحال بالنسبة للتدقيق في المحاسبة الإسلامية، وبشكل عام نجد أن عدد المواد المحاسبية الإسلامية في الخطة مادة واحدة فقط وهى اختيارية. بينما نجد أن هنالك مواد دينية إسلامية بحتة تبلغ (٢١) ساعة معتمدة منها (١٥) ساعة معتمدة إجبارية و(٦) ساعات اختيارية. وهذا يعني أن هنالك فصلاً بين العلوم الإسلامية والعلوم الوضعية في محتوى المواد، ولابد أن يكون هناك مزجٌ مقبولٌ بين العلوم الدنيوية والإسلامية في نفس المادة.

ومن الاستعراض السابق نجد أن العلاقة ما بين فلسفة الجامعة والتطبيق العملي للمواد المطروحة، ضمن الخطة الدراسية، تنحصر في مجموعة الدراسات الإسلامية، والتي هي في الحقيقة مواد لها علاقة بالدين والعبادات والعقيدة والفقه والقرآن الكريم، ومجموعة اللغات الإسلامية الاختيارية، أو الدراسات الإسلامية الاختيارية، والتي تصل في مجموعها إلى (٢١) ساعة معتمدة، بينما تخلو الخطة من المواد المحاسبية التي لها مساس بالحياة الاقتصادية الإسلامية، علما بأن هناك شركات تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، كما هو الحال في المصارف الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية، أو حتى

الشركات التي تستثمر وفق الأسس الإسلامية، مثل: المضاربة، والاستبدال، والمرابحة، وهذه شركات في ازدياد مستمر، سواء كان ذلك في الأردن أو في الدول الإسلامية الأخرى، وكذلك حاجة تلك الشركات لمتخصصين في مجال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الذي يتناسب مع طبيعة أنشطة تلك الشركات وفلسفتها والأنشطة الاقتصادية الإسلامية الأخرى، مثل: الأوقاف الإسلامية، والزكاة، والإرث، والتي تتنامى أنشطتها في العالم الإسلامي يوما بعد يوم. كما أن هذه الخطة لا تختلف في مواد التخصص عن أي جامعة أخرى، من حيث الجوهر والمحتوى.

**٢) الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للطلبة:**

يتَّضح من جدول (٢) أن نسبة الإناث لا تتعدى (١٥%) من إجمالي الطلبة المتوقع تخرجهم في العام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وهذا يدل على أن إقبال الإناث على دراسة تخصص المحاسبة قليل جدا مقارنة بالتخصصات الأخرى، ونسبة الإناث بالجامعات، حيث إن نسبة الإناث بالجامعات الأردنية تزيد عن (٥٠%) كما تشير إلى ذلك إحصائيات التعليم العالي، وهذا ما تؤكده الدراسات المنشورة ورسائل الماجستير، إذ نجد، من مراجعة الخصائص الديموغرافية لمجتمعات وعينات هذه الدراسات، انخفاض نسبة الإناث.

أما فيما يتعلق بالعمر فإننا نجد أن غالبية الطلبة؛ أي ما نسبته (٦٦,٧%) هم دون العشرين عاما من العمر، وهذا يدل على التحاقهم بالبرنامج بعد حصولهم على الثانوية العامة مباشرة، كما أنهم لم يرسبوا خلال دراستهم في الجامعة بشكل يؤخر تخرجهم، ونجد أن نسبة من يزيدون عن العشرين وأقل من ثلاثين عاما تبلغ نسبتهم (٢٨,٣%) من أفراد العينة. أما من حيث جهة تمويل الدراسة فإننا نجد أن (٨٦,٧%) من أفراد العينة يدرسون على نفقتهم الخاصة، فيما نجد أن (١٣,٤%) مبعوثون على نفقة جهات أخرى، وهذا يشمل طلبة التبادل الثقافي الذين هم بالضرورة مبعوثون من قبل حكومات دولهم للدراسة في الجامعة.

**جدول (٢)**

**الخصائص الديموغرافية لطلبة المحاسبة**

| المتغير | فئات المتغير | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | ٥١ | ٨٥,٠ |
| | أنثى | ٩ | ١٥,٠ |
| العمر | دون العشرين | ٤٠ | ٦٦,٧ |
| | ٢٠- ٢٥ | ١٥ | ٢٥,٠ |
| | ٢٦-٣٠ | ٢ | ٣,٣ |
| | أكثر من ٣٠ | ٣ | ٥,٠ |
| جهة تمويل الدراسة | نفقة الخاصة | ٥٢ | ٨٦,٧ |
| | مبعوث | ٨ | ١٣,٤ |
| التخصص في الثانوية عامة | علمي | ١٨ | ٣٠,٠ |
| | أدبي | ٣٣ | ٥٥,٠ |
| | تجاري | ٩٩ | ١٥,٠ |
| البرنامج الدراسي | صباحي | ٢٠ | ٣٣,٣ |
| | مسائي | ٣٢ | ٥٣,٣ |
| | موازي | ٥ | ٨,٣ |
| | تبادل ثقافي | ٣ | ٥,٠ |
| الجنسية | أردني | ٥٧ | ٩٥,٠ |
| | غير أردني | ٣ | ٥,٠ |

أما فيما يتعلق بالتخصص في الثانوية العامة فإننا نجد أن طلبة الفرع الأدبي أكثر إقبالا على دراسة المحاسبة إذْ بلغت نسبتهم (٥٥%)، فيما كانت نسبة الطلبة من الفرع العلمي (٣٠%)، والفرع التجاري (١٥%)، وهذا يعني أن تخصص المحاسبة من التخصصات المفضلة لطلبة الفرع الأدبي، بل يكاد يكون من أفضلها، بينما نجد أن الفرص التعليمية لتخصصات أفضل من المحاسبة مفتوحة أمام طلبة الفرع العلمي، ولكنهم يفضلون دراسة المحاسبة. أما فيما يتعلق بطلبة الفرع التجاري فإن الجامعة تضع شروطًا معينة ومحددة من أعداد المقبولين من الفرع التجاري في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وإن أكثرهم يفضلون دراسة المحاسبة، وذلك لعلاقتها الوطيدة بما درسوه في الثانوية العامة.

يلاحظ من جدول (٢) أن نسبة الذين يدرسون المحاسبة ضمن البرنامج المسائي يشكلون (٥٣,٣%) من أفراد العينة، بينما يشكل طلبة البرنامج العادي (٣٣,٣%) من أفراد العينة، كما يشكل طلبة البرنامج الموازي (٨,٣%) من أفراد العينة. وهذا يتفق مع نتائج تحليل أعداد طلبة المحاسبة الموزعين حسب البرنامج والواردة في جدول (١)، حيث نجد أن الطلبة المسجلين عام ٢٠٠٢م وما قبل في البرنامج المسائي أكثر من الطلبة المسجلين في البرنامج العادي، وبالتالي فإن هؤلاء الطلبة، أي المسجلين عام ٢٠٠٢م وما قبل، هم المتوقع تخرجهم لهذا العام، مما يعزز نتائج الدراسة من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الطلبة المسجلين في البرنامج المسائي اختاروا تخصص المحاسبة بمحض إرادتهم، وليس حسب معدلهم في الثانوية العامة. كما نلاحظ أن طلبة البرنامج المسائي يشكلون (٨,٣%) من أفراد العينة، وهم الأردنيون الحاصلون على شهادات الثانوية العامة من دول أخرى، في المقابل نجد أن نسبة الطلبة الملتحقين بالجامعة على حساب التبادل الثقافي يشكلون (٥%) من أفراد العينة وهي نفس النسبة للطلبة غير الأردنيين، علماً بأن هؤلاء الطلبة يعاملون معاملة الطلبة الملتحقين في البرنامج العادي، في المقابل نجد أن نسبة الطلبة الأردنيين يشكلون (٩٥%) من أفراد العينة. وهذه النسبة تتطابق مع سجلات دائرة القبول والتسجيل في الجامعة، كما أفاد رئيس شعبة تسجيل قسم المحاسبة.

### ٣) الخلفية الاجتماعية أو العلمية على الالتحاق بقسم المحاسبة:

يبين جدول (٣) أن (٥٥%) من أفراد العينة تتراوح معدلاتهم التراكمية (٧٠-٧٩)، في المقابل نجد أن (٣٠%) من أفراد العينة تتراوح معدلاتهم (٦٠-٦٩)، وهذا الأمر بحاجة إلى دراسة العوامل المؤثرة على أداء الطلبة وتحصيلهم العلمي، أما فيما يتعلق بتحصيل الطلبة في مواد التخصص فنجد أن (٤٥%) منهم معدلاتهم (٧٠-٧٩)، وأن (٤٠%) منهم تتراوح معدلاتهم في مواد التخصص (٦٠-٦٩).

**جدول (٣)**

**توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي**

| المتغير | فئات المتغير | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| المعدل التراكمي | ٦٠-٦٩ | ١٨ | ٣٠,٠ |
| | ٧٠-٧٩ | ٣٣ | ٥٥,٠ |
| | ٨٠-٨٩ | ٩ | ١٥,٠ |
| المعدل في مواد التخصص | ٦٠-٦٩ | ٢٤ | ٤٠,٠ |
| | ٧٠-٧٩ | ٢٧ | ٤٥,٠ |
| | ٨٠-٨٩ | ٩ | ١٥,٠ |

**جدول (٤)**

**خصائص أفراد العينة حسب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية**

| المتغير | فئات المتغير | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| مهنة والد الطالب | متقاعد | ٢٧ | ٤٥,٠ |
| | متوفى | ٥ | ٨,٣ |
| | مدرس | ٤ | ٦,٧ |
| | قطاع خاص | ١٦ | ٢٦,٧ |
| | موظف | ٨ | ١٣,٣ |
| مهنة والدة الطالب | ربة بيت | ٥١ | ٨٥,٠ |
| | موظفة | ٩ | ١٥,٠ |

ونلاحظ من جدول (٤) أن مهنة والد الطالب هي: إما متقاعد، أو يعمل في القطاع الخاص، حيث بلغت نسبتهم (٤٥%) و(٢٦,٧%) من أفراد العينة على التوالي، كما يشير جدول (٥) إلى أن أقل العوامل المحددة لاختيار الطلبة لتخصص المحاسبة هو المعدل في الثانوية العامة، إذ بلغ نسبة من درسوا المحاسبة بسبب معدلهم في الثانوية العامة (١٥%) من أفراد العينة، في حين نجد أن نسبة من اختاروا تخصص المحاسبة لأسباب اقتصادية، وهي انخفاض تكلفة الدراسة، كان (٢٦,٧%) من أفراد العينة، فيما نجد أن الذين اختاروا المحاسبة برغبة، أو بسبب نصيحة الأهل والأصدقاء يشكلون (٥١,٧%)

من أفراد العينة، أما الباقي (٦,٧%) من أفراد العينة، فقد اختاروا التخصص لأسباب أخرى. بينما نجد أن (٣٨,٣%) من أفراد العينة درس احد أفراد عائلاتهم المحاسبة، وعلى وجه التحديد الأخوة، حيث بلغت من درس إخوانهم المحاسبة (١٦,٧%) من أفراد العينة، وهذا يدل على أن هؤلاء الطلبة قد تأثروا برأي أفراد العائلة عند اختيارهم التخصص.

**جدول (٥)**

**العوامل المؤثر على اختيار الطالب لتخصص المحاسبة**

| المتغير | فئات المتغير | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| أسباب اختيار التخصص | معدل الثانوية العامة | ٩ | ١٥,٠ |
| | الرغبة | ١٣ | ٢١,٧ |
| | نصحية الأهل و الأصدقاء | ١٨ | ٣٠,٠ |
| | انخفاض تكلفة الدراسة | ١٦ | ٢٦,٧ |
| | غير ذلك | ٤ | ٦,٧ |
| أفراد العائلة الذين درسوا محاسبة | الوالد | ٤ | ٦,٧ |
| | الوالدة | ١ | ١,٧ |
| | أخوان | ١٠ | ١٦,٧ |
| | أخوات | ٢ | ٣,٣ |
| | لا احد | ٤٣ | ٧١,٧ |

وبناءً على ما تقدم فإننا نجد أن هنالك إقبالاً على دراسة تخصص المحاسبة من الطلبة، وقد يعود السبب في ذلك إلى توفر فرص العمل لهذا التخصص، ولكونه مهنة يمكن تعزيزها من خلال الحصول على شهادات مهنية (إجازات) تتيح لهم العمل، والحصول على رواتب، وامتيازات مادية كبيرة، مثل: شهادة المحاسب القانوني، والمدقق القانوني وغيرها من الشهادات التي تصدرها الهيئات المهنية المتخصصة في فروع المحاسبة المختلفة، سواء كانت تصدر عن الأردن، أو عن هيئات أجنبية.

### ٤) المهارات والكفاءات التي يكتسبها الطالب في قسم المحاسبة خلال دراسته:

لقد تمَّ تحديد (٢٥) عبارة تتعلق بأهم المعارف والمهارات التي يعتقد بضرورة اكتسابها في مهنة المحاسبة، ويتوجب على طلبة المحاسبة معرفتها وإتقانها، وقد وزعت

هذه العبارات على المجالات التالية:

١ -**المعايير الدولية:** حيث إن مهنة المحاسبة والحقول المتفرعة عنها ضمن التخصص تنظمها معايير دولية صادرة عن هيئات معترف بها في كل دول العالم، وهذه المعايير هي:

أ. المعايير المحاسبية الدولية والصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، وهي هيئة خاصة مستقلة ويدعمها الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، الذي يضم في عضويته (١٠٣) دول، وهي أعلى هيئة دولية شرعية عالمية تتولى مسؤولية وضع وإرساء أصول المحاسبة على نطاق دولي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٩)، وهذه المعايير واسعة القبول في دول العالم، تهدف هذه المعايير إلى توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل منشآت الأعمال والمنظمات الأخرى في الإبلاغ المالي حول العالم، وتطوير مهنة المحاسبة وتعزيزها مترابطة ذات أصول منسقة ومعروفة ومحددة، وهذه المعايير تبين المبادئ في ممارسة مهنة المحاسبة، وأخلاقياتها المتعارف عليها دوليا، حيث يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، وباستخدام تلك المعايير في الممارسة والتقييد بها يمكن الحد من الاجتهادات وتعدد المعالجات للموضوع الواحد.

ب. المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، وهي صادرة عن لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين السابق ذكره، وتهدف هذه المعايير إلى تطوير الإدارة المالية والمسؤولية في القطاع العام وتحسينها، بما في ذلك تطوير معايير محاسبة ومراجعة وزيادة قبولها والوعي بها.

ج. المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن اللجنة الدولية لمهنة المراجعة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، وهي أعلى هيئة مهنية عالمية تتولى مسؤولية وضع وتطوير وإرساء المعايير الدولية للمراجعة، والمعايير الدولية للمراجعة مصطلح يطلق على المعايير التي تطبق في مراجعة البيانات المالية، والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة، والتقارير على مصداقية البيانات، وهي خطوط عريضة لبرامج الفحص الفعالة، وهي تأخذ

بعين الاعتبار الأخلاقيات السلوكية للمهنة والإجراءات والقواعد اللازمة لممارسة مهنة تدقيق الحسابات الخارجية في منشات ومنظمات القطاع الخاص.

د. معايير التدقيق الداخلي: وتعتبر معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في أمريكا، الأكثر شيوعا في العالم، تهدف إلى ضمان جودة التدقيق الداخلي في المنشات وتتضمن أخلاقيات وسلوكيات المهنة والقواعد اللازمة لممارسة مهنة التدقيق الداخلي بما في ذلك تدقيق نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات.

٢ -**المعرفة في القوانين والتشريعات** التي تتعلق مباشرة وتؤثر في تنفيذ مهام المحاسب واهم هذه القوانين قانون ضريبة المبيعات و ضريبة الدخل والتشريعات التجارية ذات العلاقة مثل قانون الشركات والقانون التجاري والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، والتي تؤثر بمجملها على المعالجات المحاسبية وكيفية إعدادها ونشرها و إخراجها.

٣ -**المعرفة في تكنولوجيا المعلومات** ومثل استخدام الحاسوب ونظم المعلومات والبرمجيات المحاسبية

٤ -**المعارف العامة وتشمل المعرفة بالبيئة التجارية** المحيطة بقطاع الأعمال في الأردن بدرجة خاصة

٥ -**أسلوب التدريس** ويقصد به استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدريس وإعداد ورقة بحثية (بحث تخرج) كمتطلب إجباري للتخرج في مرحلة البكالوريوس وطرح مساقات جديدة ضمن خطة قسم المحاسبة وإيجاد التوازن ما بين الجانب العملي والنظري، ولغة التدريس ومدى توفر المراجع.

٦ -**المواد والمواضيع التي يرغب** الطلبة بدراستها واستخدامهم لتكنولوجيا المعلومات ومجالات العمل في المستقبل وأكثر المواد إفادة له.

**(١) المعايير الدولية:**

يتبين من جدول (٦) أن معرفة الطلبة بالمعايير الدولية متوسطة، حيث بلغ الوسط

الحسابي لإجابات الطلبة حول معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الحكومية (٢,٦)، (٢,٥) على التوالي، وهي متقاربة جدا، كما تبين المئينات أنَّ معرفتهم بهذه المعايير إمَّا منعدمة، أو قليلة، أو متوسطة، حيث إن (٢٥%) من الطلبة معرفتهم قليلة أو منعدمة بهذه المعايير، بينما نجد أن أكثر من (٥٠%) معرفتهم بها مرتفعة، أما الطلبة الذين معرفتهم متوسطة في معايير المحاسبة الحكومية ومعايير المحاسبة الدولية فقد بلغت نسبتهم (٣٨,٣%) و(٤٥%) على التوالي. وفي المقابل فإننا نجد أن نسبة الذين لديهم معرفة عالية في المعايير المذكورة بلغت (١٥%) و(١٣,٣%) على التوالي أيضًا. ويعود السبب في ذلك لعدم احتواء الخطة الدراسية لقسم المحاسبة على مساقات خاصة ومحددة تتضمن التعريف بهذه المعايير بالتفصيل، وإنما يتم التعرض لها بشكل مبسط وجزئي من خلال بعض المساقات ذات العلاقة بهذه المعايير، مما يجعل معرفة الطلبة بهذه المعايير متواضعة جدًا. في المقابل فإن معرفة الطلبة بمعايير التدقيق الخارجي والداخلي الدولية متوسطة، ولكن بوسط حسابي يبلغ (٣,٣) و(٣,٢) على التوالي.

**جدول (٦)**

**آراء عينة الدراسة حول معرفتهم في المعايير الدولية ذات العلاقة بقطاع الأعمال**

| العبارة | عالية جدا | عالية | متوسطة | منخفضة | منخفضة جدا | المدى | الانحراف المعياري | الوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إن معرفتي بمعايير المحاسبة الدولية. | | ١٣,٣ | ٤٥,٠ | ٢٥,٠ | ١٦,٧ | ٣ | ٠,٩٢٨ | ٢,٦ |
| إن معرفتي بمعايير المحاسبة الحكومية. | | ١٥,٠ | ٣٨,٣ | ٣١,٧ | ١٥,٠ | ٣ | ٠,٩٢٩ | ٢,٥ |
| إن معرفتي بمعايير التدقيق الخارجي. | ٨,٣ | ٣٨,٣ | ٣١,٧ | ١٣,٣ | ٨,٣ | ٤ | ١,٠٦٨ | ٣,٣ |
| إن معرفتي بمعايير التدقيق الداخلي. | ٧,٠ | ٣٣,٣ | ٣٦,٨ | ١٥,٨ | ٧,٠ | ٤ | ١,٠٢ | ٣,٢ |
| إن معرفتي بمعايير المحاسبة الإسلامية. | | | | ٥٥,٠ | ٤٥,٠ | ١ | ٠,٦٢٨ | ١,٦ |
| إن معرفتي بمعايير التدقيق الإسلامية. | | | | ٦٠,٠ | ٤٠,٠ | ١ | ٠,٦٨ | ١,٦ |

كما نلاحظ من الجدول أن نسبة الطلبة الذين لديهم معرفة في معايير التدقيق الخارجي والداخلي تزيد عن (٧٥%)، حيث بلغت نسبة الذين لديهم معرفة عالية جدًا وعالية (٤٦,٦%) منهم (٨,٣%) لديهم معرفة المعايير، و(٣٨,٣%) لديهم معرفة كبيرة بهذه المعايير، في حين نجد أن الذين لديهم معرفة متوسطة يشكلون (٣١,٧%) من أفراد العينة، وبعبارة أخرى أن هنالك (٢١,٦%) من أفراد العينة ليس لديهم أي معرفة بمعايير التدقيق الخارجي الدولية. وفي المقابل نجد أن أكثر من (٧٥%) من أفراد العينة لديهم معرفة بمعايير التدقيق الداخلي، سواء أكانت معرفة كبيرة جدًا، أم كبيرة، أم متوسطة وان (٢٢,٨%) ليس لديهم أي معرفة بهذه المعايير، كما أن نسبة الذين لديهم معرفة متوسطة تبلغ (٣٦,٨%) من أفراد العينة، أي أن (٤٠,٣%) من أفراد العينة لديهم معرفة كبيرة جدًا، أو كبيرة بهذه المعايير.

**جدول (٧)**

**المعايير الدولية التي يحتفظ طلبة قسم المحاسبة في جامعة آل البيت بنسخ منها**

| المجال | معيار واحد | معياران | ثلاثة معايير | أربعة معايير | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| معايير تدقيق داخلية وخارجية | ٤ | ٢ | ٢ | ١ | ٩ |
| معايير عامة | ٣ | ٢ | ١ | ٣ | ٩ |
| محاسبة حكومية | ١ | ٣ | | ١ | ٥ |
| محاسبة متوسطة | ٢ | ١ | ١ | | ٤ |
| محاسبة مالية | ٢ | ١ | ١ | | ٤ |
| العمل الميداني | | ٢ | ١ | | ٣ |
| الإفصاح | ١ | ١ | ١ | | ٣ |
| غير ذلك | ١٠ | ٧ | ٥ | ٥ | ٢٧ |
| المجموع | ٢٣ | ١٩ | ١٢ | ١٠ | ٦٤ |

ومما سبق نجد أن معرفة الطلبة بمعايير التدقيق الخارجي والداخلي أكثر من معرفتهم بالمعايير المحاسبية ويعود السبب في ذلك إلى احتواء الخطة الدراسية مساقين في التدقيق أحدهما نظري، والآخر عملي يشتملان على الإطار العام لهذه المعايير. ودلت النتائج أن (٢٦,٧%) من الطلبة يحتفظون بنسخ من معيار أو أكثر، وأن (١٠)

طلاب من أصل (١٦) طالب لديهم أربعة معايير على الأقل، بينما نجد أكثر المعايير التي يحتفظ بها الطلبة هي معايير التدقيق الداخلي و الخارجي والمعايير العامة والتي هي جزء من معايير التدقيق، ثم معايير المحاسبة الحكومية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنها تذكر في مواد التدقيق و المحاسبة الحكومية.

**(٢) التشريعات التجارية:**

تمثل التشريعات التجارية الأسس والقواعد التي تنظم القطاع التجاري والاقتصادي في أي بلد من البلدان، وهي الإطار القانوني الذي يؤثر بشكل مباشر على البيانات المالية، وطريقة إعدادها، وبعض السياسات المحاسبية الواجب إتباعها، والمعالجات المحاسبية لكل عملية من عمليات النشاط الاقتصادي، وهذه التشريعات لها صفة الإلزام، أي أن كل مؤسسة يجب أن تتقيد بما جاء فيها عند إعداد بياناتها المالية، وهي بذلك تختلف عن المعايير من حيث قوة الإلزام، وبالتالي فإن معرفة هذه التشريعات وفهم ما يؤثر منها على المعالجات المحاسبية يُعدُّ من أساسيات المحاسبة، وإلا فستكون فجوة ما بين ما يتعلمه الطالب وما سوف يطلب منه عند الالتحاق بالحياة العملية. وأهم هذه التشريعات: قانون ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، والتجاري، والشركات، إضافة إلى التعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، مثل: البنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية. ويتم التعرض لها من خلال تدريس المواد المحاسبية، كمادة محاسبة الشركات، ومادة المحاسبة الضريبية ومادة تدقيق الحسابات، وليس من خلال دراسة مادة التشريعات التجارية. جدول (٧).

جدول (٧)

آراء عينة الدراسة حول معرفتهم في التشريعات ذات العلاقة بقطاع الأعمال

| العبارة | عالية جدا | عالية | متوسطة | منخفضة | منخفضة جدا | المدى | الانحراف المعياري | الوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معرفتي بقانون ضريبة الدخل | ١٥,٠ | ٣٠,٠ | ٣٦,٧ | ١١,٧ | ٦,٧ | ٤ | ١,٠٨٧ | ٣,٤ |
| إن معرفتي بقانون ضريبة المبيعات | ٥,٠ | ٨,٣ | ٤١,٧ | ٢٨,٣ | ١٦,٧ | ٤ | ١,٠٣١ | ٢,٦ |
| إن معرفتي بالقانون التجاري | ٨,٦ | ٢٤,١ | ٣٤,٥ | ٢٤,١ | ٨,٦ | ٤ | ١,٠٩٢ | ٣ |
| إن معرفتي بالمعايير المحاسبية الدولية ستسهل عملي في المستقبل | ٣٠,٥ | ٣٣,٩ | ٢٠,٣ | ٨,٥ | ٦,٨ | ٤ | ١,١٨٧ | ٣,٧ |
| لدي اطلاع على البيئة المحيطة في قطاع الإعمال الأردني | ٨,٣ | ١٨,٣ | ٤٣,٣ | ٢٥,٠ | ٥,٠ | ٤ | ٠,٩٩١ | ٣ |

ويبين جدول (٧) أن معرفة الطلبة بهذه القوانين متوسطة، فقد تراوح الوسط الحسابي لآرائهم ما بين (٢,٦-٣,٤)، كما يلاحظ أن معرفة الطلبة بقانون ضريبة المبيعات كانت أقل ما يمكن، إذ إن الوسط الحسابي لها يساوي (٢,٦)، كما أن معرفة (٤٥%) من أفراد العينة بهذه القوانين منعدمة أو منعدمة جدا، أما الذين معرفتهم متوسطة فبلغت نسبتهم (٤١,٧%)، أما البقية، والذين يشكلون فقط (١٣,٣%) من أفراد العينة فمعرفتهم كبيرة أو كبيرة جداً. أما فيما يتعلق بقانون ضريبة الدخل فإننا نجد أن (٤٥%) منهم لديهم معرفة كبيرة أو كبيرة جدًا به، كما أن (١٨,٤%) من أفراد العينة ليس لديهم معرفة بهذا القانون. ويشير جدول (٧) إلى أن نسبة الطلبة الذين ليس لديهم معرفة في القانون التجاري تبلغ (٣٢,٧%) من أفراد العينة. وقد يعود السبب في ذلك ان هناك مساقاً إجبارياً هو المحاسبة الضريبية يتعرف الطلبة، من خلال دراسته على قانون ضريبة الدخل، وأن قانون الشركات الأردني يتمّ التعرض له من خلال مساق محاسبة الشركات، أما قانون ضريبة المبيعات فهو قانون حديث، ولا يتم التعرض إليه في أي مساق ضمن الخطة الدراسية. و كذلك الحال بالنسبة لتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، فهي تعليمات حديثة، ولا يتم التعرض إليها في المساقات التي يدرسها الطلبة.

**(٣) تكنولوجيا المعلومات:**

إن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يتضمن بالضرورة استخدام الحاسوب والنظم المحاسبية المحوسبة، بما في ذلك البرمجيات التي تعالج العمليات المحاسبية، وقد تطور استخدام هذه التكنولوجيا خلال السنوات الأخيرة، إذ أصبح عدم استخدامها من مظاهر التخلف، فنجد أن هنالك معايير دولية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات منها معيار المراجعة في بيئة معلومات تستخدم الحاسوب رقم (٤٠١)، و البيانات الدولية لمهنة المراجعة المتعلقة في بيئة أنظمة المعلومات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٨)، ومن هنا ندرك أهمية المعرفة في تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في مجالات المحاسبة المختلفة، وضرورة توفر المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لدى الشخص الذي يعمل في مجالات المحاسبة، وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسات المختلفة (مطر، ١٩٩٩م)، و(الجهماني، ٢٠٠٠م).

**جدول (٨)**

**معرفة طلبة قسم المحاسبة بجامعة آل البيت في تكنولوجيا المعلومات**

| العبارة | عالية جدا | عالية | متوسطة | منخفضة | منخفضة جدا | المدى | الانحراف المعياري | الوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إن معرفتي باستخدام الحاسوب | ١١,٧ | ٣١,٧ | ٥٣,٣ | ١,٧ | ١,٧ | ٤ | ٠,٧٩٢ | ٣,٥ |
| إن معرفتي في برمجيات المحاسبة (النظم المحوسبة) | ١,٧ | ١٦,٧ | ٣٨,٣ | ٢٨,٣ | ١٥,٠ | ٤ | ٠,٩٩٣ | ٢,٦ |
| معرفتي باستخدام الحاسوب ستسهل عملي في المستقبل | ٦٤,٤ | ٣٠,٥ | ٥,١ | | | ٢ | ٠,٥٩١ | ٤,٦ |

لدى استعراض نتائج تحليل آراء الطلبة في هذا المجال، نجد أن معرفة الطلبة متوسطة باستخدام الحاسوب فقد بلغت نسبة الذين لديهم معرفة كبيرة او كبيرة جدا باستخدام الحاسوب (٤٣,٤%) من العينة، بينما نجد أن نسبة الذين ليس لديهم معرفة لا تتجاوز (٣,٥%) من العينة، وأن معرفة (٥٣,٣%) من العينة باستخدام الحاسوب متوسطه، وهذا ما يتطابق مع متوسط عدد الساعات الأسبوعي لاستخدام الحاسوب،

والانترنت من قبل الطلبة، كما يشير إلى ذلك جدول (٨). كما أن معرفة الطلبة في برمجيات المحاسبة ونظمها متوسطة وبوسط حسابي مقداره (٢,٦)، إذْ بلغت نسبة الطلبة الذين ليست لديهم معرفة بهذه النظم (٤٣,٣%) من أفراد العينة، بينما لم تتجاوز نسبة الذين يعرفون هذه البرمجيات (١٨,٤%) من العينة، أما البقية فإن معرفتهم متوسطة.

**(٤) استخدام الحاسوب والانترنت من قبل الطلبة:**

يوضح جدول (٩) أن (٣٥%) من الطلبة يستخدمون الحاسوب بواقع ساعة إلى أربع ساعات أسبوعيًا، في حين أن (٢٠%) منهم يستخدمون الحاسوب بواقع خمس إلى تسع ساعات أسبوعيا، بينما توزع بقية الطلبة وبالتساوي تقريبا على بقية الفئات، كما أن (٥%) منهم لا يستخدمون الحاسوب مطلقاً.

**جدول (٩)**

**عدد ساعات استخدام الحاسوب والانترنت من قبل طلبة قسم المحاسبة في جامعة آل البيت**

| الاستخدام | عدد الساعات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| استخدام الكمبيوتر | ١-٤ | ٢١ | ٣٥ |
| | ٥-٩ | ١٢ | ٢٠ |
| | ١٠-١٤ | ٦ | ١٠ |
| | ١٥-١٩ | ٦ | ١٠ |
| | ٢٠-٢٤ | ٩ | ١٥ |
| | ٢٥ فأكثر | ٦ | ١٠ |
| استخدام الانترنت | صفر | ١٢ | ٢٠ |
| | ١-٤ | ٢١ | ٣٥ |
| | ٥-٩ | ١٨ | ٣٠ |
| | ١٠-١٤ | ٥ | ٨,٣ |
| | ٢٠-٢٤ | ١ | ١,٧ |
| | ٢٥ فأكثر | ٣ | ٥ |
| | صفر | ١٢ | ٢٠ |

أما فيما يتعلق باستخدام الانترنت فإننا نجد أن (٢٠%) من الطلبة لا يستخدمون الانترنت مطلقا، في المقابل نجد أن (٣٥%) من الطلبة يستخدمون الانترنت لمدة تتراوح

ما بين (١-٤) ساعات أسبوعيا، بينما نجد أن (٣٠%) من الطلبة يستخدمون الانترنت لمدة تتراوح ما بين (٥-٩) ساعات أسبوعيا. وهذا يدل على أن استخدام الطلبة للحاسوب والانترنت منخفض، ولا يستخدم الحاسوب والانترنت إلاّ لأغراض بسيطة وليس لأغراض الدراسة.

**(٥) آراء أفراد الطلبة في أسلوب التدريس:**

يشير جدول (١٠) أن الطلبة يفضلون الدراسة باللغة الإنجليزية بدرجة عالية جدا، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم (٣,٨٦٢)، كما أن نسبة الذين لا يفضلون الدراسة باللغة الإنجليزية (١٢,١%)، وهذا يدل على أن نسبة كبيرة تصل إلى (٨٨%) من أفراد العينة تفضل التدريس باللغة الإنجليزية.

**جدول (١٠)**

**آراء أفراد عينة الدراسة في أسلوب التدريس في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت**

| العبارة | عالية جدا | عالية | متوسطة | منخفضة | منخفضة جدا | المدى | الانحراف المعياري | الوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أفضل أن أدرس باللغة الإنجليزية | ٣١,٠ | ٤٣,١ | ١٣,٨ | ٥,٢ | ٦,٩ | ٤ | ١,١٣١ | ٣,٩ |
| أفضل أن يكون لمواد المحاسبة مختبرات تطبيقية على الحاسوب | ٧٥,٠ | ٢٠,٠ | ٥,٠ | | | ٢ | ٠,٥٦١ | ٤,٧ |
| أفضل أن أدرس المحاسبة بواسطة الحاسوب في المختبر وليس بوسيلة التدريس التقليدية في القاعة | ٤٦,٧ | ٢٥,٠ | ١٦,٧ | ٨,٣ | ٣,٣ | ٤ | ١,١٣٤ | ٤,٠ |
| إنّ دراسة المحاسبة باستخدام الحاسوب ستوفر جهدي المبذول في الدراسة | ٤٨,٣ | ٣٠,٠ | ١٨,٣ | ١,٧ | ١,٧ | ٤ | ٠,٩٢٢ | ٤,٣ |
| إنّ دراسة المحاسبة باستخدام الحاسوب ستوفر لي فرص عمل أفضل | ٧٠,٠ | ٢٨,٣ | ١,٧ | | | ٢ | ٠,٥٠٤ | ٤,٧ |
| الدراسة تركز على الجانب النظري فقط | ٤٠,٧ | ١٨,٦ | ٢٧,١ | ١٠,٢ | ٣,٤ | ٤ | ١,١٧٧ | ٣,٨ |
| القدرة على حل مشكلة محاسبية تطرح | ٥,١ | ٢٧,١ | ٤٥,٨ | ١٨,٦ | ٣,٤ | ٥ | ١ | ٤ |
| إنّ مراجع مواد التخصص المتوفرة في مكتبة الجامعة كافية. | ٥,٠ | ٢١,٧ | ٢٣,٣ | ٣٣,٣ | ١٦,٧ | ٤ | ١,١٤٧ | ٢,٧ |
| أقبل دفع رسم إضافي مقابل أن أدرس المواد المحاسبية على الحاسوب | ٢٨,٨ | ٣٢,٢ | ١٨,٦ | ٦,٨ | ١٣,٦ | ٥ | ١ | ٤ |

يرى أفراد العينة أن الدراسة في قسم المحاسبة تركز على الجانب النظري فقط، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم حول العبارة المتعلقة بذلك (٣,٨٣١) وهو مرتفع، وكما يبين جدول (١٠) أن هنالك اتفاقاً فيما بينهم على أن الدراسة في القسم تركز على الجانب النظري فقط. كما أن الطلبة يفضلون، وبدرجة مرتفعة جدًا، أن يكون لمواد المحاسبة مختبرات تطبيقية على الحاسوب، حيث بلغ الوسط الحسابي للعبارة المتعلقة بذلك (٤,٧)، كما أن (٧٥%) من أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة كبيرة على ضرورة وجود هذه المختبرات، إضافة إلى أن (٢٠%) منهم متفقون مع هذه العبارة، في المقابل لا نجد أي منهم يعارض وجود مثل هذه المختبرات.

أما فيما يتعلق بتفضيل الطلبة لدراسة المحاسبة بواسطة الحاسوب في مختبر الحاسوب، وليس من خلال الوسيلة التقليدية، فإننا نجد أن الوسط الحسابي للإجابات (٤,٠) وهو مرتفع، وأن (٧١,٧%) من أفراد العينة متفقون أو متفقون بدرجة كبيرة على ذلك، منهم (٤٦,٧%) من الطلبة متفقون بدرجة كبيرة على تدريس المحاسبة في مختبرات الحاسوب، بينما نجد أن نسبة ضئيلة لا تتجاوز (١٢%) منهم تفضل التدريس في القاعة الصفية التقليدية. أما فيما يتعلق بقدرة الطلبة على حل مشاكل محاسبية تطرح عليهم، أو قد يتعرضون لها في عملهم مستقبلا، فتشير النتائج أن هذه المقدرة متوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي (٤)، وان (٤٥,٨%) منهم يرون أن مقدرتهم على حل مثل هذه المشكلات متوسطة، وأن (٣٢,٢%) من أفراد العينة يرون أن مقدرتهم كبيرة أو كبيرة جدًا، فيما يرى البقية أنه ليس لديهم القدرة على حل مثل هذه المشكلات إذا ما اعترضتهم خلال عملهم.

وتشير النتائج إلى أن درجة توفر المراجع لمواد التخصص في مكتبة الجامعة متوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم (٢,٧)، بينما نجد أن (٥٠%) من أفراد العينة يعتقدون أن المراجع لمواد التخصص غير متوفرة بدرجة كافية في مكتبة الجامعة. وقد تكون هذه النتيجة، أيضاً، من أسباب عدم رغبة نصف العينة تقريبا إجراء بحث تخرج كمتطلب إجباري لقسم المحاسبة.

**(٦) ما مدى تقبل الطلبة للتدريس و التعليم الالكتروني؟**

يرى أفراد العينة أن تدريس مادة المحاسبة باستخدام الحاسوب سيوفر الجهد المبذول من الطالب في دراسته لمساقات المحاسبة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم حول العبارة المتعلقة بذلك (٤,٣)، كما أن نسبة (٧٨%) متفقون أو متفقون بدرجة كبيرة على أن تدريس مواد المحاسبة بواسطة الحاسوب سيوفر الجهد المبذول في الدراسة، كما يشير جدول (١٠). وبما أن هدف كل خريج إيجاد فرصة عمل مناسبة وبسرعة، فإننا نجد أن أفراد العينة يرون أن معرفتهم باستخدام الحاسوب ودراسة المحاسبة باستخدامه سيسهل عملهم بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم على العبارتين المتعلقتين بذلك (٤,٦) و(٤,٧) على التوالي، كما تشير إلى ذلك جدول (١٠). وأن جميع الطلبة متفقون على أن معرفتهم بالحاسوب ستسهل لهم عملهم في المستقبل بدرجة أما كبيرة، أو كبيرة جدًا، أو متوسطة، وإن (٦٤,٤%) منهم متفقون بدرجة كبيرة جدا على أن الحاسوب سيسهل عليهم عملهم في المستقبل، في حين أن (٥,١%) من أفراد العينة يرون أن درجة التسهيل ستكون متوسطة. أما فيما يتعلق بتوفير فرص عمل أفضل فيما إذا درس الطلبة مواد المحاسبة باستخدام الحاسوب فإننا نجد أن جميع الطلبة متفقون على أن التدريس باستخدام الحاسوب سيوفر لهم فرص عمل بدرجة كبيرة أو كبيرة جدًا. ويبين الجدول (١٠) أن (٢٨,٨%) و(٣٢,٢%) من الطلبة مستعدون لدفع رسم إضافي مقابل دراسة مواد المحاسبة بواسطة الحاسوب بدرجة عالية جدًا أو عالية على الترتيب، بينما نجد أن نسبة الطلبة من أفراد العينة غير الراغبين بدفع مثل هذا الرسم (٤,٠٢%)، أي إن حوالي (٨٠%) مستعدون لدفع رسم الإضافي.

ومما سبق، يتضح جليًا أن التوجه إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدريس مواد المحاسبة، ووجود مختبرات حاسوبيه لها من وجهة نظر الطلبة مهم جدًا، وهو يتفق مع نتائج الدراسات الأخرى التي شملت أعضاء هيئة التدريس، والمؤسسات الاقتصادية، والخرجين (راجع مطر، ١٩٩٩م، جهماني، ٢٠٠٠م).

**(٧) آراء الطلبة في الخطة الدراسية:**

إن الطلبة يرون أن هنالك حاجة لدراسة مواد غير مطروحة ضمن الخطة الدراسية لقسم المحاسبة ومن تخصصات أخرى، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم (٣,٤) وهو متوسط الأهمية، كما يشير جدول (١١) إلاَّ ان نسب الطلبة الذين أجابوا على هذه العبارة بدرجة: عالية جداً، وعالية، ومتوسطة: (٢١,٧%) و(٢٦,٧%) و(٣١,٧%) من أفراد العينة على التوالي، وهذا يدل على الحاجة لدراسة مواد غير واردة في الخطة.

أما فيما يتعلق في إعادة العمل في مساق بحث التخرج كمتطلب إجباري لتخرج طلبة المحاسبة فإن معطيات جدول (١١) تشير إلى أن درجة تفضيل الطلبة متوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٢,٧)، كما أن الطلبة يكادون أن ينقسموا إلى قسمين متساويين بين مفضل، وغير مفضل، لإعادة العمل بهذا المساق، وقد يعود السبب في ذلك إلى الممارسات غير الصحيحة التي كانت تشوب تطبيق هذه المادة وتدريسها في السنوات السابقة، مما أدى إلى عدم شعور الطلبة بالفائدة التي تنعكس عليهم نتيجة قيامهم بإعداد البحث.

**جدول (١١)**

**آراء أفراد عينة الدراسة في الخطة الدراسية في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت**

| العبارة | عالية جدا | عالية | متوسطة | منخفضة | منخفضة جدا | المدى | الانحراف المعياري | الوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أفضل أنْ أقوم بإعداد بحث تخرج كمتطلب إجباري | ١٦,٧ | ١٥,٠ | ١٦,٧ | ٢٣,٣ | ٢٨,٣ | ٤ | ١,٤٥٥ | ٢,٧ |
| إنَّ هناك حاجة لدراسة مواد غير مطروحة في الخطة | ٢١,٧ | ٢٦,٧ | ٣١,٧ | ١٣,٣ | ٦,٧ | ٤ | ١,١٧ | ٣,٤ |

**(٨) المواد التي يعتقد الطلبة أنهم بحاجة لدراستها ولم يدرسوها:**

يبين جدول (١٢) أن مادة المحاسبة باللغة الإنجليزية كانت أكثر المواد التي يرغب الطلبة بدراستها، فقد جاءت بالمرتبة الأولى من حيث الترتيب العام، والترتيب ضمن الخيار الأول، فيما كانت مادة الرياضيات المالية المادة الثانية من حيث تفضيل الطلبة

لدراستها، كما جاءت مواد نظم المعلومات محاسبية المحوسبة، ومحاسبة إسلامية بالمرتبة الثالثة، يليها مواد محاسبة مؤسسات، وبنوك إسلامية، والإدارة المالية، والاستثمار، وأساليب البحث العلمي، واحتلت المرتبة من الخامسة حتى الثامنة، وهذه المواد غير موجودة في الخطة الدراسية لقسم المحاسبة.

**جدول (١٢)**

**المواد التي يعتقد طلبة القسم أنهم بحاجة لدراستها ولم يدرسوها**

| المساق | الخيار الأول | الخيار الثاني | الخيار الثالث | الخيار الرابع | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| محاسبة باللغة الإنجليزية | ١٤ | ١٣ | ٥ | ١ | ٣٣ |
| رياضيات مالية | ٧ | ٦ | ٥ | ١ | ١٩ |
| نظم المعلومات محاسبية المحوسبة | ٨ | ٣ | ٢ | ١ | ١٤ |
| محاسبة إسلامية | ٩ | ٢ | ٢ | ١ | ١٤ |
| محاسبة مؤسسات وبنوك إسلامية | ٥ | ١ | ٢ | ١ | ٩ |
| الإدارة المالية | ٥ | ١ | ٢ | | ٨ |
| الاستثمار | ٢ | ٢ | ٢ | ١ | ٧ |
| أساليب البحث العلمي | ١ | ٢ | ٢ | ١ | ٦ |
| شركات الأسهم | | ١ | ٢ | ٣ | ٦ |
| معايير دولية | ١ | ٢ | | ٢ | ٥ |
| إدارة المخزون | ٣ | ١ | | | ٤ |
| مبادئ التسويق | | ١ | ١ | ٢ | ٤ |
| الاقتصاد الإسلامي | ٢ | ٢ | | | ٤ |
| محاسبة متوسطة | | ١ | ٢ | ١ | ٤ |
| محاسبة موارد طبيعية | ٣ | ١ | | | ٤ |
| محاسبة دولية | ١ | ١ | ١ | | ٣ |
| بحث تخرج | ١ | ١ | ١ | | ٣ |
| دراسات تجارية باللغة الإنجليزية | ٢ | | | ١ | ٣ |
| مشكلات وحالات في التدقيق | ١ | ١ | ١ | | ٣ |
| أخرى | ٩ | ٢٠ | ١٢ | ١١ | ٥٢ |
| **المجموع** | **٧٤** | **٦٢** | **٤٢** | **٢٧** | **٢٠٥** |

**(٩) المواضيع التي يعتقد الطلبة أنَّها سوف تفيدهم في الحياة العملية:**

يدرس الطالب مواضيع كثيرة ومختلفة، ولكن في حياته العملية قد لا يحتاج إليها جميعًا بصورة مستمرة، لكن بعض المواد لها مساس مباشر بعمله، فعلى سبيل المثال المحاسب الذي يعمل في القطاع الحكومي يكون بحاجة إلى مادة المحاسبة الحكومية، ولا يستخدم مادة محاسبة الشركات في عمله. ويبين جدول (١٣) أن الطلبة يعتقدون أنهم سيستخدمون مادة التدقيق بالدرجة الأولى، حيث بلغ عدد الطلبة الذين يعتقدون أنهم سيحتاجون لاستخدام مادة التدقيق (٣٨) طالباً، إي ما نسبته (٦٣,٣%) من أفراد العينة، وقد رُتِّبت هذه المادة بالدرجة الرابعة والثالثة (٢١,٧%) من أفراد العينة لكل من المرتبتين. وقد حلت بالمرتبة الثانية مادة محاسبة التكاليف، وبلغت نسبة الطلبة الذين سيستخدمونها في حياتهم العملية (٤٨,٣%) من أفراد العينة، وكما يشير الجدول ذاته إلى أن هذه المادة قد كان ترتيبها الثاني بين جميع المواد التي عدَّها الطلبة الاختيار الأول. وعلى الرغم من أن مادة مبادئ المحاسبة (١) و(٢) احتلت المرتبة الثالثة بصورة عامة، إلا أن (٢٠%) من أفراد العينة وضعوها في الاختيار الأول. أما مادة المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية فقد تشاركتا في المرتبة الرابعة من حيث الترتيب العام، كما أنّ مادة المحاسبة المالية قد احتلت المرتبة الثالثة من حيث الترتيب ضمن الاختيار الأول، ومادة المحاسبة الإدارية حلت في المرتبة الرابعة ضمن الاختيار الأول.

كما يشير جدول(١٣) إلى أن مادة التحليل المالي والمحاسبي، ومادة محاسبة الشركات، قد حلتا في المرتبة السادسة من حيث الترتيب العام، وإن كانتا ليس من ذات الأولوية الأولى لاختيار الطلبة ضمن الاختيار الأول. أما بقية المواد، مثل: المحاسبة الضريبية والمؤسسات المالية، وتطبيقات المحاسبة في الحاسوب، والموارد الطبيعية، والمشكلات المحاسبية المعاصرة، فقد جاءت في المراتب من السابعة حتى الحادية عشر على التوالي من ضمن الترتيب العام. ونلاحظ أن مواد التدقيق، ومبادئ المحاسبة، والمحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية، ومحاسبة الشركات، ومحاسبة التكاليف، هي أكثر المواد التي يعتقد الطلبة أنهم سوف يستخدمونها في حياتهم العملية.

جدول (١٣)

المواد التي يعتقد طلبة قسم المحاسبة في الجامعة انها سوف تفيدهم في الحياة العملية

| المادة | الخيار الأول | الخيار الأول | الخيار الثاني | الخيار الثالث | الخيار الرابع | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تدقيق | ١٥ | ٤ | ٨ | ١٣ | ١٣ | ٣٨ |
| محاسبة تكاليف | ٢ | ١١ | ٥ | ٩ | ٤ | ٢٩ |
| محاسبة متوسطة | ١ | ١٢ | ٨ | ٣ | | ٢٣ |
| محاسبة إدارية | ١٤ | ٧ | ٨ | ٤ | ٣ | ٢٢ |
| محاسبة مالية | ١٧ | ٨ | ٥ | ٣ | ٦ | ٢٢ |
| التحليل المالي | ١٩ | ١ | ٥ | ٦ | ٢ | ١٤ |
| شركات أموال | ٣ | | ٣ | ٨ | ٣ | ١٤ |
| مبادئ المحاسبة | ١١ | ٣ | ٥ | ١ | ٢ | ١١ |
| المحاسبة الضريبية | ١٨ | ٣ | | ٣ | ٣ | ٩ |
| محاسبة المؤسسات المالية | ٣٩ | ١ | ١ | ١ | ٢ | ٥ |
| المحاسبة المحوسبة | ١٣ | ٢ | ١ | ٢ | ٢ | ٧ |
| محاسبة حكومية | ٤٣ | | ٢ | | ١ | ٣ |
| محاسبة الموارد الطبيعية | ٤٢ | | | | ٢ | ٢ |
| مشكلات محاسبية | ١٢ | | | | ٢ | ٢ |
| أخرى | | ٤ | ٦ | ١ | ٣ | ١٤ |
| **المجموع** | | **٥٦** | **٥٧** | **٥٤** | **٤٨** | **٢١٥** |

**(١٠) التوجهات المستقبلية للطلبة في قسم المحاسبة:**

لدى الطلبة رغبة شديدة في الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا، فقد بلغ الوسط الحسابي لإفراد العينة حول هذه العبارة (٤,٠)، وأن (٥١,٧%) منهم قد أبدوا رغبة شديدة، فيما أظهر جدول (١٤) أنّ (١٠%) من العينة فقط ليس لديهم الرغبة في الالتحاق في برنامج الدراسات العليا. في المقابل نجد أنّ رغبة الطلبة في الالتحاق في برامج للحصول على شهادات أو أجازات مهنية متخصصة في المحاسبة وفروعها كانت عالية جدا، إذْ بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم (٤)، كما أن نسبة من كانت لديهم رغبة بدرجة عالية جدًا، أو عالية كانت (٤٤,١%) و(٢٨,٨%) من أفراد العينة على التوالي،

أي ما يعادل (٧٢,٩%) منهم. وهذا يدل على أن الطلبة يرغبون أما بالالتحاق ببرامج الدراسات العليا، أو البرامج التي تمنحهم شهادات الممارسة المهنية، أو كليهما.

لقد تم تحديد مجالات المحاسبة، والتدقيق الخارجي، والتدقيق الداخلي، والإدارة المالية كأهم مجالات يمكن لخريج المحاسبة أن يعمل بها، وقد ترك المجال للطلبة مفتوحا لاختيار إي مجال أخر يفضلون العمل به. وهذا ما يدل عليه جدول (١٥) حيث بيَّن أن الطلبة يفضلون العمل في مجال المحاسبة، والتدقيق، والإدارة المالية، وهذا ما يفسر احتياجهم للمواد المذكورة في جدول (١٤) بدرجة عالية.

**جدول (١٤)**

**التوجهات المستقبلية للطلبة في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت**

| العبارة | عالية جدا | عالية | متوسطة | منخفضة | منخفضة جدا | المدى | الانحراف المعياري | الوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أرغب بالالتحاق ببرنامج للحصول على إحدى الشهادات المهنية المتخصصة مثل CPA CIA | ٤٤,١ | ٢٨,٨ | ١٣,٦ | ٦,٨ | ٦,٨ | ٤ | ١,٢١٧ | ٤ |
| لدي الرغبة بالالتحاق ببرنامج الدراسات العليا | ٥١,٧ | ١٥,٠ | ٢٣,٣ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٤ | ١,١٩٣ | ٤,٠ |

يبين جدول (١٥) أن العمل في مجال المحاسبة كان الأكثر تفضيلا من حيث الترتيب العام والترتيب ضمن الاختيار الأول، بينما حلَّ التدقيق الداخلي والخارجي بالمرتبتين: الثانية والثالثة، من حيث الترتيب العام على التوالي، و كان التفضيل الأول للتدقيق الداخلي كخيار أول، في المقابل كان ترتيب التدقيق الخارجي الأعلى ضمن الخيار الثالث. ويعود السبب إلى ان العمل في التدقيق الخارجي يتطلب الحصول على مؤهلات مهنية، لا يحتاج إليها من يعمل في التدقيق الداخلي أو المحاسبة، وحل بالمرتبة الأخيرة العمل في مجال الإدارة المالية.

جدول (١٥)
خيارات الطلبة في مجال العمل المستقبلي (بعد التخرج)

| المجال | الخيار الأول | الخيار الثاني | الخيار الثالث | الخيار الرابع | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| المحاسبة | ٣١ | ١٩ | ٢ | ٧ | ٢٩ |
| التدقيق الخارجي | ٥ | ٧ | ١٤ | ١١ | ٣٧ |
| التدقيق الداخلي | ١٠ | ١١ | ١٢ | ٥ | ٣٨ |
| الإدارة المالية | ٥ | ٦ | ١٠ | ١٥ | ٣٦ |
| غير ذلك | ١ | | | ١ | ٢ |
| المجموع | ٥٢ | ٤٣ | ٣٨ | ٣٩ | ١٧٢ |

## سادسًا: النتائج والتوصيات:

### ١) النتائـــج:

١ –هنالك إقبال على دراسة المحاسبة، وهذا يتضح من ارتفاع نسبة طلبة المحاسبة إلى طلبة الكلية والجامعة، وكذلك ارتفاع أعداد الطلبة المسجلين على البرنامج المســائي الذين يختارون تخصص المحاسبة بمحض إرادتهم وليس بناءً على معــدلاتهم فــي الثانوية العامة. كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية ذلك، حيث إن غالبية الطلبــة قــد اختاروا دراسة التخصص بناءً على نصيحة الأهل، والأصدقاء، ورغبتهم الشخصية وإمكانية توفر فرص العمل بعد التخرج، وليس بسبب معدلاتهم في الثانوية العامة.

٢ –هنالك علاقة ما بين دراسة أفراد الأسرة لتخصص المحاسبة ودراسة الطالب للمحاســبة حيث إن (٣٨,٣%) من أفراد العينة يوجد في أسرهم شخص درس مادة المحاسبة.

٣ –هنالك علاقة قوية وايجابية مابين المعدل في مواد التخصص والمعــدل التراكمــي للطالب، كما أن (٥٥%) من الطلبة كانوا من الفرع الأدبي في الثانوية العامــة، وأنَّ هنالك تأثيراً للتخصص في الثانوية العامة على معدل الطالب التراكمي وفي مــواد التخصص.

٤ –ارتفاع نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، حيث تصل هذه النسبة إلى حوالي (٢٠٠)

طالب لكل عضو هيئة تدريس يحمل شهادة الدكتوراه.

٥ -يتبين من الخطة، أن هناك فصلاً ما بين المواد ذات الطابع الإسلامي والتي تقتصر على العلوم الدينية البحتة، بينما نجد أن مواد التخصص هي نفسها المواد المطروحة في أي قسم محاسبة من أقسام المحاسبة في الجامعات الأخرى ليست ذات طابع إسلامي، كما أن محتوى هذه المواد يخلو من الربط ما بين المحاسبة وتطبيقاتها في الاقتصاد الإسلامي.

٦ – ندرة المواد المحوسبة في الخطة، وخصوصًا في مواد التخصص، أو المواد التي تكسب الطلبة المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة، حيث تدرس مادة محاسبية واحدة باستخدام الحاسوب.

٧ -تعطيل العمل في مساق ندوة أو بحث التخرج ووقفه والمخصص له (٣) ساعات معتمدة، علما بأن هذا المساق يساهم بإكساب الطالب مهارات التفكير العلمي وأسلوب المعالجة العلمية ومنهجيتها لحل المشكلات والمعضلات التي قد تواجهه في حياته العملية، وتنمية العمل بروح الفريق، بالإضافة إلى المعارف العلمية غير المحتواه في الخطط الدراسية، والتي سيكتسبها الطالب معد البحث، والتي سينقلها إلى زملائه عند مناقشة البحث فيقوِّي شخصيته، وهذه الصفات من متطلبات التوظيف كما دلت الدراسات السابقة على ذلك.

٨ -يرغب الطلبة بأن تقوم الجامعة بطرح مواد لها علاقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة، وتدريس بعض مواد التخصص الأساسية باللغة الإنجليزية، لكون ذلك يسهل لهم إيجاد فرص عمل أفضل بعد التخرج، إذ إن وجود مادة أو ماديتين في اللغة الإنجليزية، أو اللغات الأخرى غير الحية لا تكفي الطالب ليكون ملما و ذا قدرة على الإطلاع على نتاج الأمم الأخرى في مجال تخصصه، وبالتالي نجد من الخبرة العملية ان هنالك ضعفًا في اللغة الإنجليزية لدى الطلبة، وليس لديهم المقدرة على فهم المواضيع المكتوبة باللغة الإنجليزية على سبيل المثال.

٩ -الحاجة لطرح مواد جديدة لها علاقة بالممارسة المهنية المستقبلية، وخصوصًا مادة بحث التخرج.

١٠ -يفضل الطلبة أن يعملوا بعد تخرجهم في مجال المحاسبة، والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والإدارة المالية، كما أن المواد التي تلزمهم في حياتهم العملية هي المواد ذات المساس المباشر بهذه المجالات.

١١ -يعتقد الطلبة بأن معرفتهم بالمعايير الدولية للمحاسبة وفروعها، والصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ومعهد المدققين الداخليين متوسطة، إذ لا يتم تدريسها ضمن مساقات متخصصة، وإنما يتم التعرض إلى بعضها في بعض المواد ذات العلاقة، كما إن معرفتهم بها ستسهل عليهم العمل بعد تخرجهم.

١٢ -لدى الطلبة رغبة كبيرة بضرورة وجود مختبرات تطبيقية لمواد المحاسبة يستخدمون من خلالها تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عمليات التدريس الأكثر شيوعًا في منشآت الأعمال، وليس بالطريقة التقليدية التي تركز على الجانب النظري فقط في القاعات الصفية، لأن ذلك يسهل عليهم العمل في ظروف أفضل ويميزهم عن الآخرين وإنّ معظمهم على استعداد لدفع رسوم إضافية مقابل ذلك، وفي هذا المجال فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة هو من أهم الشروط والمؤهلات التي ينظر إليها أصحاب العمل عند اختيار العاملين في مجال المحاسبة، كما أكدت ذلك الدراسات السابقة.

١٣ -يعتقد الطلبة أن معرفتهم بالقوانين الناظمة لعمل المؤسسات الاقتصادية متوسطة، وخصوصًا قانوني ضريبة الدخل والشركات، وأقلها كانت المعرفة في قانون ضريبة المبيعات، ويعود السبب إلى وجود مادتين تعتمدان على القانونين الأوليين، بينما لا يتم التطرق إلى قانون ضريبة المبيعات ضمن المواد التي تدرس.

١٤ -هنالك رغبة كبيرة لدى الطلبة للالتحاق ببرنامج الدراسات العليا أو/و البرامج التي تؤدي إلى الحصول على شهادات ممارسة مهنية معترف بها دوليا، وهذا يتفق مع ما أبدوه من تفضيل للعمل في مجال المحاسبة والتدقيق الداخلي والخارجي،

حيث يتطلب الأخير الحصول على هذه الشهادات المهنية المذكورة.

١٥ -إن رغبات الطلبة المذكورة أعلاه تتفق مع أهداف التعليم العالي والتي أوردت في هذا البحث.

**٢) التوصيات:**

١ -إعادة النظر في الخطة الدراسية لقسم المحاسبة لتتفق وتنسجم مع رسالة جامعة آل البيت الإسلامية، والربط ما بين أسس المحاسبة في الاقتصاد الوضعي وعمليات المنشآت التي تعمل وفق الاقتصاد الإسلامي، بحيث يصبح الطالب مهيأ للعمل في منشات تتبع أسس المحاسبة الإسلامية أو الوضعية. وأن تنسجم، أيضاً، مع أهداف التعليم العالي في الأردن.

٢ -إدخال التكنولوجيا بإشكالها المختلفة من نظم وبرمجيات محاسبية في عملية التدريس والتي تتفق مع التغيرات والتطورات الحالية والمستقبلية في مؤسسات الأعمال والتي لها اثر على المعالجات المحاسبية لتلك المنشآت، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، وطرق التدقيق ووسائله في ظل الاقتصاد المعرفي بشكل يضمن تأهيل الطالب للعمل في هذه البيئة. وتوفير المتطلبات اللازمة لهذا النوع من التدريس بما في ذلك المختبرات والبرمجيات. وهذا يتمشى مع أكثر من هدف من أهداف التعليم العالي في الأردن.

٣ -إعادة العمل بمساق ندوة وبحث تخرج ضمن المواد الإجبارية لخطة القسم، لكون ذلك يكسب الطلبة مهارات متعددة، خصوصا إذا ما كان هذا الطرح وفق آلية محددة لتحقيق الأهداف المتوخاة من دراسة هذا المساق، وفي هذا الصدد فيقترح تعيين عضو هيئة تدريس متخصص في منهجية البحث العلمي والتحليل الإحصائي ليكون مشرفًا متفرغًا لهذه الغاية يساعد الطلبة من مختلف أقسام الكلية في مجال البحث العلمي، إضافة إلى مشرف أكاديمي من التخصص والذي يشرف على النواحي العلمية التخصصية للبحث، على أن يقوم مجموعة من الطلبة بالعمل

كفريق واحد بعمل بحث مشترك لتعزيز مهارات العمل بروح الفريق، ويجنب التكرار في مواضيع البحوث، وأن يقوم الفريق باستعراض منهجية البحث، وأهم النتائج التي توصل إليها أمام الطلبة المسجلين لهذا المساق.

٤ -طرح مواد محاسبية جديدة تختلف عن تلك المطروحة في خطط الجامعات، مثل: مساقات في معايير المحاسبة الدولية، والتدقيق الداخلي والخارجي، والمحاسبة في ظل التجارة الالكترونية.

٥ -طرح مادة متخصصة بدراسة التشريعات ذات الأثر على المعالجات المحاسبية كقانون الشركات، وقانون ضريبة الدخل، وقانون ضريبة المبيعات، وقانون تشجيع الاستثمار، وتعليمات الإفصاح، وغيرها.

٦ -إدخال التدريس باللغة الإنجليزية لبعض المواد الأساسية، مثل: مبادئ المحاسبة والتدقيق، أو التدريس على مسارين، مسار باللغة العربية وبعض المواد الأساسية باللغة الإنجليزية، وآخر يتم تدريسه كاملا باللغة الإنجليزية، وحسب رغبة الطالب، والمسار الأخير يمكن أن يساعد في زيادة الإقبال على الدراسة في الجامعة من طلبة الدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية، وذلك يضمن للجامعة أن تكون مميزة عن غيرها من الجامعات بأنها تدرس المحاسبة الإسلامية والوضعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات. وهذا يتمشى مع احد أهداف التعليم العالي في الأردن، وهو العناية بإتقان الدارسين لغة أجنبية واحدة على الأقل، لتكون وسيلتهم للإطلاع على نتاج الأمم الأخرى في تخصصهم.

٧ -أن تتميز جامعة آل البيت بأن تخرج محاسبين ومدققي حسابات داخليين وخارجيين يستطيعون العمل في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وبذلك تنفرد الجامعة عن غيرها من الجامعات الأردنية والعربية بهذا البعد.

٨ -رفد قسم المحاسبة بأعضاء هيئة تدريس متخصصين بالمحاسبة الإسلامية، ونظم المعلومات المحاسبة.

## ٣) المراجـــع:


١ – أحمد، غريب محمد سيد، **تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**، الإســكندرية، مصـــر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م.

٢ – أحمد، مروة كامل وابو شيخة، نادر احمد، "اتجاهات أعضاء هيئة التــدريس نحــو أساليب التدريس: دراسة ميدانية على بعض كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية فــي الجامعات الأردنية"، **مجلة البصائر**، جامعة البنات الأردنية الأهلية، عمــان الأردن، المجلد ٢، العدد ٢، ١٩٩٨م.

٣ – الجهماني، عمر عيسى حسن، العوامل ذات الأهمية في قــرار تعيــين المحاســبين الجدد: دراسة ميدانية على مؤسسات القطاع الخاص في الأردن، **مؤتــة للبحــوث والدراسات**، ج١٥، ع٦، ٢٠٠٠م.

٤ – حلس، سالم عبدالله، "تقييم فاعلية التدريس في قسم المحاسبة بالجامعــة الإســلامية وذلك من وجهة نظر الطلبة"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة، ج١٣، ع١، ٢٠٠٥م، ص١٣٩-١٥٤.

٥ – الحولي، عليان عبدالله وأبو دقة، سناء إبراهيم، تقويم برامج الدراسات العليــا فــي الجامعة الإسلامية بغزة من وجهه نظر الخريجين مجلة الجامعة الإسلامية، سلســلة الدراسات الإنسانية، ج١٢، ع٢، ٢٠٠٤م، ص٣٩١-٤٢٤.

٦ – السيد، يسري مصطفى السيد، **اتجاهات أعضاء هيئــة التــدريس نحــو توظيــف التجهيزات التكنولوجية وعلاقتها بدرجة استخدامهم لها ومدى اســتفادة طــلاب الشُعب العلمية بكليات التربية بجامعــة جنــوب الــوادي منهــا**، http://www. khayma. com/yousry/EduTechUsing. htm، ٢٠٠٤م.

٧ – شحاته وأبا الخيل، **التدريس والتقــويم الجــامعي (دراســة نقديــة مســتقبلية)**، http://www. khayma. com/education-technology/S66. htm، ٢٠٠٤م.

٨ – عودة، أحمد سليمان، وفتحي حسن ملكــاوي، **أساسيات البحــث العلمي في التربيــة**

**والعلوم الإنسانية: عناصر البحث ومناهجه والتحليل الإحصائي لبياناته**، مكتبة الكتاني، إربد – الأردن، ١٩٩٢م.

٩ – الغيثي، عبدالله مبارك، "مراكز التعليم العالي الأجنبية المانحة للمؤهل العلمي الحالي لأعضاء هيئات التدريس في جامعات الوطن العربي"، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، جامعة صنعاء، ٢٠٠٤م.

١٠ – حمدان، محمد، **محاضرة الحياة التعليمية والتعليم العالي في الأردن**، عمان، م، ٢٠٠٢م.

١١ – الهاجري، محمد عبدالله حسن، "استخدام الحاسوب كأداة في تدريس وتقييم المقررات الدراسية"، **رسالة ماجستير**، جامعة صنعاء اليمن، ٢٠٠٤م.

١٢ – مطر، محمد عطية، التعليم المحاسبي وتحديات المستقبل، **مجلة الإدارة العامة**، ج ٣٨، ع٤، ١٩٩٩م، ص٧٠٣-٧٣٦.

١٣ – مقداد، محمد إبراهيم وسالم حلس، العوامل المؤثرة في أداء الطلبة في الجامعات الفلسطينية، **مجلة رؤية**، مجلة شهرية بحثية متخصصة، السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الاستعلامات، ع٥، ٢٠٠٤م، ص١٠١، ١٢٣.

١٤ – المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التعليم العالي، التعليم الخاص: نبذة تاريخية ومقدمة عامة.

١٥ – المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التعليم العالي، تشريعات وزارة التعليم العالي، ج٢، عمان، ١٩٩٥م.

١٦ – نجادات، "الأسباب الشائعة لاختيار الطلبة لتخصص اللغة الإنجليزية والدوافع الكامنة وراءها"، **مجلة البصائر**، جامعة البنات الأردنية الأهلية، عمان، الأردن، ج٢، ع٢، ١٩٩٨م.

17- Marshall , C. and Rossman , G. B. Designing qualitative research. Newbury park – London : SAGE Publications, 1989.

18- Sekran, U., Research Methods For Business, A Skill-Building Approach,

3rd Ed, John Wiley & Sons,Inc, 2000.

19- Weiler, Hans N. The political dilemmas of foreign study. Comparative Education Review , 28 (2) , PP. 168-179, 1984.

20- Jerry L. Haugland Using Computer Technology And Course Web Pages To Improve Student Performance In Accounting Courses Southeast Missouri State University One University Plaza Cape Girardeau, Web Page: Http://Economics. Semo. Edu/Jhaugland

21- Cezair, J A. An Exploratory Study Of The Learning Styles Of Undergraduate Students And The Relationship Between Learning Style, Gender, Race And Student Course Achievement In Selected Accounting Courses Argosy University/Sarasota Phd Thesis, 2003.